



Distr.: GENERAL

ECA/SDD/CSD.4/2
October 2005

ARABIC

Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الرابع للجنة التنمية المستدامة

24 - 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005
أديس أبابا، إثيوبيا

تقرير عن متابعة تنفيذ نتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

1- المقدمة

1-1 معلومات أساسية

1- وفقاً للولاية التي كُلفت بها اللجنة الأفريقية للتنمية المستدامة، فإن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في أفريقيا تمثل أحد المواضيع المتكررة لبرنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيقدم تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا، الذي سيصدر كل سنتين اعتباراً من فترة السنتين الحالية، معلومات مفصلة أكثر عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج جدول أعمال التنمية المستدامة في المنطقة.

2- وكانت النتائج الثلاث لمؤتمر القمة هي الإعلان السياسي، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والنوع الثاني من مبادرات الشراكة. ويعيد الإعلان السياسي تأكيد الالتزام العالمي بأهداف التنمية المستدامة. وتشمل خطة التنفيذ أهدافاً وجدولاً زمنياً للقيام بإجراءات تخص طائفة واسعة من المواضيع، يتوافق معظمها مع الأهداف الإنمائية للألفية ويعززها. وفاق عدد الالتزامات بإقامة شراكات الـ200 عند انعقاد مؤتمر القمة، وشملت هذه الالتزامات مبادرات رئيسية من جانب الشركاء الإنمائيين. وبغية تركيز الجهود على نحو أفضل لتناول احتياجات أفريقيا الإنمائية، حدد المجتمع الدولي "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)" بوصفها مجالاً للاهتمام والدعم الخاصين. ولذا فقد أرسى مؤتمر القمة أساساً متيناً لتحقيق التنمية المستدامة.

2-1 الهيكل العام والمضمون

3- تقوم خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بترجمة الإعلان السياسي إلى إجراءات ملموسة تستكمل مبادرات الشراكة. وتركز هذه الورقة بالتالي على التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، كما تسلط الضوء على أهداف ومواضيع محددة الأجل، بما فيها الأهداف التي تعزز الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف نيباد. ويدرس الاستعراض المجالات المواضيعية الرئيسية للخطة ويتبع بصورة كبيرة الشكل العام لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقدم للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة عن الاستعراض العام للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. ويلقي الاستعراض أيضاً نظرة عامة على لتقدم المحرز في مجالات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة اجتماعياً في أفريقيا، وحالة البيئة، وقاعدة الموارد الطبيعية، والاستهلاك والإنتاج القابلين للاستدامة، واستمرارية وسائل التنفيذ، والأطر المؤسسية والاستراتيجية للتنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته المنطقة. وأبرزت أيضاً القيود والتحديات والفرص والدروس المستفادة خلال التنفيذ، كما عرضت الاستنتاجات بناء على نتائج الاستعراض.

3-1 الروابط البيئية

4- ينبغي الإشارة إلى أنه على الرغم من أن التقرير مصمم وفق أسس مواضيعية، فكل القضايا التي أثرت في المجالات المواضيعية المختلفة مرتبطة بعضها ببعض. فالقضاء على الفقر أو التخفيف من وطأته يعني توفير موارد أكثر لاستثمارها في برامج التنمية المستدامة- ويضمن فرصاً أكثر للحصول على وسائل للتنفيذ. والأمراض مثل الإيدز والسل يمكن أن يكون لها أثر مريع على الوضع الاقتصادي للأسر، حيث تقوض هذه الأمراض قدرات الأسر على إطعام نفسها وعلى توفير الاحتياجات الأساسية للأطفال، مما يسبب الفقر. وأطفال الأسر الفقيرة تقل احتمالات التحاقهم بالمدارس وإكمالهم للمرحلة الدراسية بأكملها. وإمدادات المياه المأمونة والمضمونة، والمرافق الصحية الملائمة أمور حاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ومحاربة الجوع والمرض والفقر. ويساهم تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة في محاربة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وفي تعزيز استدامة البيئة، وتخفيف حدة الفقر وعدم المساواة بين الجنسين.

5- تدهور البيئة يرتبط ارتباطاً وثيقاً وسببياً بمشاكل الفقر والجوع وعدم المساواة بين الجنسين والصحة. وتمثل حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج متطلبات أساسية للقضاء على الفقر، وتكفل البيئة المستقرة توفر المياه العذبة، والغذاء، والهواء النقي، والأخشاب، ومصائد الأسماك، والتربة المنتجة التي تحمي الناس من الفيضانات، والجفاف، وتكاثر الآفات والأمراض. ولهذا فإن برامج خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والأهداف الإنمائية للألفية، ونيباد، تدعو لأن يكون هناك توازن بين الدعامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، ضمن أطر مؤسسية واستراتيجية محددة تحديداً جيداً وتتسم بالاستجابة للاحتياجات.

6- أعدت هذه الورقة لينظر فيها الاجتماع الرابع للجنة التنمية المستدامة. ويرجى أن يستعرض الاجتماع الورقة، ويقدم توجيهات بشأن إجراءات المتابعة التي ينبغي القيام بها على جميع الصعد، ومن قبل جميع أصحاب المصلحة، بغرض تحقيق المزيد من التقدم في التنفيذ.

2- القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة اجتماعياً

7- يبحث هذا الجزء الفقر، والجوع، والمستوطنات البشرية، والمياه، والمرافق الصحية، والصحة، والتعليم وما لها من صلة بأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف نيباد.

1-2 الفقر والجوع

8- تشير خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلى أن القضاء على الفقر يمثل أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، كما أنه أحد المتطلبات التي لا غنى عنها للتنمية المستدامة. وتعيد الخطة تأكيد الالتزامات والأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وهي تخفيض عدد سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم وعدد الذين يعانون من الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. وتعلن الخطة أيضاً عن دعمها لأفريقيا لتحسين استدامة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، اتساقاً مع هدف الألفية المتمثل في القضاء على الجوع، الذي يستكمل البرنامج الزراعي لنيباد بصورة جيدة.

1-1-2 الفقر

9- الفقر مستفحل وواسع الانتشار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولاسيما في المناطق الريفية حيث يعيش أكثر من 60 في المائة من السكان تحت خط الفقر. ووفقاً لتقرير قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمؤتمرها الوزاري في أيار/ مايو 2005، بلغ الفقر في 2003 أعلى معدل له في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما كان أدنى معدل له في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فقد انخفضت معدلات الفقر بين عامي 1980 و2003 انخفاضاً كبيراً في كل المناطق دون الإقليمية ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. هذا إلى جانب أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي زادت فيها نسبة "العاملين الفقراء" في الفترة من 1980 إلى 2003. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء فيها من 314 مليون شخص في 2001 إلى 366 مليون في عام 2015. (04- 12- 01 http://www.developmentgoals.org/sub-saharan_Africa.htm) ، ويعزى انتشار الفقر أيضاً إلى دور أفريقيا في الاقتصاد العالمي – وهو دور يتمثل أساساً في توفير العمالة والمواد الخام الرخيصة.

10- قامت الحكومات الوطنية بمبادرات عديدة في مجال تخفيف الفقر بدعم من الشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني. واستهدفت هذه المبادرات تحسين الأحوال المعيشية للفقراء من خلال توليد الدخل وإشراك الجماعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية. وعلى الصعيد الدولي، يجري تنفيذ استراتيجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخاصة باستراتيجية التخفيف من حدة الفقر في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا (البنك الدولي، 2004). وقد شرع في ورقات استراتيجية الحد من الفقر واحد وثلاثون بلداً

11- ومع ذلك، تعرضت عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان للنقد لأنها لا تكفل على نحو كاف مشاركة أصحاب المصلحة، ولا تدمج قطاعات وقضايا رئيسية مثل البيئة والمرأة والطفل في صلب الاستراتيجية. وأشار استعراض مستقل كلف بتنفيذه البنك الدولي في عام 2003، إلى أن البلدان ركزت اهتمامها على إكمال الوثائق، بما يتيح لها الحصول على الموارد، أكثر من التركيز على تحسين العمليات المحلية. ومن ناحية أخرى ترى جهات أخرى أن استمرار النزعة المالية المحافظة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يُعيق التقدم بشكل خاص، مما لا يمكن من إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة لكي تكون التنمية لمصلحة الفقراء. وبالنظر إلى هذا، فإن الاستعراض الذي سيقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستراتيجية الحد من الفقر في عام 2005 يأتي فعلاً في التوقيت المناسب. والغرض هو أن يستفيد الاستعراض من خبرات البلدان في إعداد وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، ومن خبرات المانحين في دعم هذه الجهود (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2005). وفيما يتصل ببلوغ هدف الألفية المتمثل في تخفيض الفقر، فمن المرجح أن تحقق بلدان شمال أفريقيا وثمانية بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى² تحقق هدف تخفيض الفقر الوارد في إعلان الألفية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2005^a).

2-1-2 الجوع

12- فيما يتصل بهدف تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015، تشير الأرقام إلى أن الفقر قد ازداد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال العقد الماضي، وبعبارات مطلقة، ارتفع عدد من يعانون من سوء التغذية من 170.4 مليون في الفترة 1990-1992 إلى 197.4 في الفترة 1995-1997، ثم إلى 203.5 مليون في الفترة 2000-2002. وفي نفس الفترة، ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في شمال أفريقيا من 5.4 إلى 5.7 ثم إلى 6.1 مليون شخص. وفيما يتصل بالمناطق دون الإقليمية داخل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه عدد من يعانون من الجوع في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا في هذه الفترة، ارتفع العدد في وسط وغرب أفريقيا. (منظمة الأغذية والزراعة، 2004).

13- وظلت نسبة الجوع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مجموع السكان ثابتة عند 36 في المائة في الفترتين 1990-1992 و1995-1997، ثم انخفضت إلى 33 في المائة في الفترة 2000-2002. وكان هناك انخفاض عام في نسبة الجوع في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فيما عدا وسط أفريقيا، حيث زاد العدد. وكانت نسبة الجوع هي الأدنى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وفي نفس الفترة، ظلت نسبة الجوع هي الأدنى في شمال أفريقيا مستقرة عند مستوى أربعة في المائة من مجموع السكان (نفس المصدر).

14- شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر عدد من حالات الطوارئ الغذائية خلال العقد الماضي. ويقدر أنه بحلول عام 2010 سيكون واحد من كل ثلاثة أشخاص في المنطقة عرضة لانعدام الأمن الغذائي، في مقابل واحد من كل 8 في جنوب آسيا، وواحد من كل 20 في شرق آسيا (بيانات منظمة الأغذية والزراعة 2001 الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^a 2004). وكان من الممكن تفادي الأزمة الحالية في النيجر لو أن المجتمع الدولي كان قد انتبه إلى النداء بشأن الأوضاع الأخذة في التدهور قبل ذلك بشهور. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن أزمة النيجر تسلط الضوء على حالة جوع أوسع نطاقاً في غرب أفريقيا. فموريتانيا ومالي المجاورتان تعانيان أيضاً من حالات نقص غذائي بسبب الجفاف والجراد. وفي كوت ديفوار أفرزت الحرب الأهلية لاجئين يعانون من الجوع، كما أن العديد من سكان الدول الساحلية في هذه المنطقة دون الإقليمية ما زالوا لا يجدون ما يسد رمقهم بسبب تبعات الحرب (<http://www.alertnews 03-08-05>).

¹ إثيوبيا، أوغندا، الرأس الأخضر، السنغال، الكاميرون، النيجر، بنن، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، تنزانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرنسيبي، سيراليون، غانا، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، كوت ديفوار، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس وموزامبيق.

² الكاميرون، أوغندا، بوركينا فاسو، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، غانا، ليسوتو وموريشيوس.

15- بالنظر إلى ما تقدم، فإن تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، الذي وضع تحت إشراف مبادرة نيباد، سيسهم في تخفيف أزمة الجوع في المنطقة. وسيستجيب البرنامج أيضاً لأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الرامية إلى دعم البلدان الأفريقية في وضع وتنفيذ استراتيجيات للأمن الغذائي بحلول عام 2015 (http://www.fao.org/documents/show_cdr.pdf 3 اب/أغسطس 2003). وحددت الجماعات الإقليمية والحكومات الوطنية مشاريع ذات أولوية عالية وتدابير مبكرة لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. والتزمت الحكومات أيضاً بزيادة الاعتمادات المخصصة للزراعة في الميزانية الوطنية إلى 10 في المائة سنوياً لمدة خمس سنوات. وقدم الشركاء الإنمائيون والمؤسسات المتعددة الأطراف دعماً كبيراً للنهوض ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (ول. نكوهلو 2005). وفيما يتعلق بتحقيق أهداف محاربة الجوع الواردة في إعلان الألفية، من المرجح أن تحقق سبعة بلدان³ هدف تخفيض سوء التغذية لدى الأطفال، وأن تحقق ثلاثة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁴، إضافة إلى بلدان شمال أفريقيا هدف تخفيض سوء التغذية بصورة عامة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2005^a).

2-2 المستوطنات البشرية والمياه والمرافق الصحية

16- تؤكد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من جديد على هدف الألفية الإنمائي المتمثل في إحداث تحسين ملحوظ في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2020، كما هو مقترح في مبادرة "مدن بلا أحياء فقيرة"، و تخفيض نسبة الأشخاص الذين يتعذر عليهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015. واعترافاً من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بالصلة الوثيقة بين المياه والمرافق الصحية، وسعت هدف المياه لكي يشمل تخفيض عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى المرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.

2-2-1 المستوطنات البشرية

17- أفريقيا هي أسرع مناطق العالم من حيث النمو الحضري، فبينما يرتفع عدد سكان الريف بنسبة 2.5 في المائة في العام، يرتفع عدد سكان المدن بنسبة 5 إلى 10 في المائة في العام (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مؤئل الأمم المتحدة 2003). وتوجد أعلى مستويات التوسع الحضري في المنطقتين دون الإقليميتين الشمالية والجنوبية، حيث يعيش أكثر من نصف السكان في تجمعات حضرية. وفي المقابل، فإن حوالي ربع العدد الكلي للسكان فقط في المنطقة دون الإقليمية الشرقية يعيشون في المناطق الحضرية. وعلى الرغم من أن شرق أفريقيا يعتبر من أقل المعدلات مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، فقد ازداد عدد سكان المناطق الحضرية فيها بنسبة 5.8 في المائة سنوياً خلال الفترة 1950-2000. وتشهد المنطقة دون الإقليمية الغربية أيضاً واحداً من أعلى معدلات الزيادة لسكان المناطق الحضرية، بنسبة تبلغ 5.3 في المائة في العام. ومن ناحية أخرى يمثل بلدان من المنطقتين دون الإقليميتين الوسطى والشرقية (غابون وجيبوتي) الحالة القصوى حيث يعيش أكثر من 80 في المائة من مجموع السكان في مركزين حضريين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2004^a). وستقيم أعداداً متزايدة من فقراء العالم في المدن. ويقدر مشروع المؤئل للأمم المتحدة أن 924 مليون شخص، أي 31.6 في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم، يعيشون في أحياء فقيرة، حيث يفتقر معظمهم إلى الخدمات الأساسية والحيازة المضمونة. (مؤئل الأمم المتحدة، 2005). وتأتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد جنوب وشرق آسيا في كونها تملك ثالث أكبر عدد من سكان الأحياء العشوائية. وتنتمي شمال أفريقيا إلى نفس مجموعة غرب أفريقيا حيث يبلغ مجموع سكان المناطق العشوائية فيهما معاً ثلث العدد الموجود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005^a).

18- تتراوح المبادرات التي شرعت فيها البلدان الأفريقية لتحقيق هدف تحسين نوعية الحياة لمائة مليون من سكان الأحياء الفقيرة، من إعادة النظر في سياسات الإسكان الوطنية (ناميبيا)، وإدخال برامج تقديم الخدمات الحضرية الأساسية (نيجيريا)، إلى إدخال تشريعات وسياسات بشأن الحق في السكن والحصول على الأراضي والحيازة المضمونة (تنزانيا وجنوب أفريقيا وناميبيا) (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ مؤئل الأمم المتحدة، 2003). ومع ذلك، هناك تناقض بين السياسات والإجراءات. فباستثناء عدد قليل من البلدان، مثل جنوب أفريقيا، لم تحدث هذه الجهود أثراً يذكر على توفير السكن، والنهوض بالأحياء الفقيرة، وتخفيف حدة الفقر. وبرنامج مبادرة نيباد الخاص بالمدن برنامج جدير بالثناء، وإذا نفذ بنجاح، سيسهم كثيراً في تحسين حياة سكان المدن، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة. وتهدف نيباد إلى معالجة مشكلة التوسع الحضري وآثاره، بغرض جعل المدن الأفريقية أكثر جذباً للاستثمار الاقتصادي (مؤئل الأمم المتحدة، 2005).

³ السودان، بوتسوانا، تشاد، تونس، وغامبيا، مصر، وموريتانيا.

⁴ أنغولا، وغانا وملوي.

2-2-2 المياه والمرافق الصحية

19- يتعلق أحد الأهداف الرئيسية لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ بتطوير إدارة متكاملة للموارد المائية، وخطط لفعالية استخدام المياه بحلول عام 2005.

20- يشير التقرير الإقليمي لاستعراض التنفيذ في أفريقيا لعام 2004 إلى أن حجم الموارد المائية في القارة يبلغ حوالي 9 في المائة من موارد المياه العذبة العالمية. أفريقيا بصفة عامة تزخر بالموارد المائية، إذ أن لديها أنهاراً كبيرة، وبحيرات واسعة، وأراضي رطبة وفيرة، ومياه جوفية محدودة الكمية بيد أنها واسعة الانتشار. وتوجد معظم هذه الموارد في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا وفي البلدان الجزرية. وأفريقيا 17 نهراً ومستجمعات مائية تفوق مساحتها 100000 كيلومتر مربع، كما أن بها أكثر من 160 من البحيرات التي تفوق مساحتها 27 كيلومتراً مربعاً، تقع معظمها في المنطقة الاستوائية وفي مرتفعات شرق أفريقيا شبه الرطبة داخل الأخدود المتصدع. علاوة على ذلك، تمثل المياه الجوفية 15 في المائة من موارد أفريقيا المائية، وتوجد طبقات المياه الجوفية الرئيسية في المناطق الجافة من الصحراء الشمالية، والنوبة، والساحل، وأحواض تشاد وكلهاري (البحيرة والمنبع، 1997، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

21- ومما يزيد مشاكل المياه تعقيداً الأثر السلبي للنشاط البشري، الذي يُهدد كمية ونوعية هذا المورد الشحيح أصلاً، والحيوي في نفس الوقت. فالأجسام المائية أخذة في النفاذ بسبب رداءة نظم إدارة النفايات، وتصريف المواد الزراعية والصناعية، والإفراط في استخراج المياه. فالتلوث الزراعي والصناعي يبيث مواداً كيميائية ومبيدات للأفات وأسمدة في الأجسام المائية، مما يؤثر سلباً على جودتها. ويمثل تسرب المياه المالحة إلى المياه العذبة مشكلة أخرى تتضرر منها نوعية المياه. ومن المشاكل الأخرى التي تشكل مصدراً للقلق الشديد، الرعي المفرط وإزالة الإحراج، اللذان يؤديان إلى فقدان التربة وترسبات الطمي في الأجسام المائية.

22- ويحدد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2005^a أحد عشر بلداً⁵ من المرجح أن تحقق هدف توفير المياه في المناطق الريفية، وسبعة بلدان⁶ من المرجح أن تحقق هدف توفير المرافق الصحية للمناطق الحضرية. وفيما يتصل بفرص الحصول على المرافق الصحية، فالبلدان التي تتسم بضعف الفرص للحصول على هذه الخدمات، وبالتعتز في تحقيق أي تقدم، أو بالتراجع في هذا المجال، تشمل أحد عشر بلداً من أفريقيا (إثيوبيا، النيجر، وبنن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وموريتانيا، ومدغشقر، وغينيا، وتوغو، ونيجيريا، والسودان، ومالي)؛ والبلدان التي تملك فرصاً أكثر لتحقيق الهدف على الرغم من عظم التحديات التي تواجهها تشمل تسعة بلدان في أفريقيا (تشاد، وناميبيا، وكوت ديفوار، وزمبابوي، وبوتسوانا، وملاوي، و الكاميرون، وجنوب أفريقيا، بوروندي) (مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005^b). وقد حدث تطور كبير مؤخراً في قطاع المياه والمرافق الصحية، تمثل في تشغيل مرفق المياه الأفريقي. علاوة على ذلك، أنشأت مفوضية الاتحاد الأوروبي مرفق الاتحاد الأوروبي للمياه بتكلفة بلغت 500 مليون يورو.

23- واستجابة للتحديات أنفة الذكر شرعت البلدان الأفريقية في العديد من المبادرات على صعيد الأحواض الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية. فقد اعتمدت جميع البلدان تقريباً سياسات للمياه أو استراتيجيات أو تشريعات بشأنها. واعتمدت أفريقيا رؤية إقليمية للمياه في عام 2000. ويجري الآن وضع اللمسات الأخيرة على تقرير عن تنمية المياه في، برعاية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. علاوة على ذلك، تم تحديد بعض المشاريع المفيدة التي تهدف إلى تكملة المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار برنامج نيباد المعني بحفظ الموارد الساحلية وموارد المياه العذبة، واستغلالها بشكل يكفل استدامتها. وفيما يتصل بهدف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الرامي إلى إنشاء إدارة متكاملة للموارد المائية، ووضع خطط لفعالية استخدام المياه بحلول عام 2005، فإن البلدان الأفريقية تعكف على نحو متزايد على صياغة سياسات واستراتيجيات وبرامج تتصل بالإدارة المتكاملة للموارد المائية. وفي غرب أفريقيا، نجد أن هذه الأشياء موجودة بالفعل في بعض البلدان بينما قطعت بلدان أخرى أشواطاً كبيرة في وضعها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2004^b).

⁵ الجزائر، وبوروندي، بوتسوانا، تنزانيا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وغانا، وغامبيا، مصر، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا.

⁶ الجزائر، وتونس، والمغرب، وغانا، وغامبيا، وليبيا، ومصر وموريشيوس.

3-2 الصحة والتنمية المستدامة

24- تؤكد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من جديد على هدف الألفية الإنمائي المتمثل في تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات، بمعدل ثلثين بحلول عام 2015، وتخفيض معدلات وفيات الأمهات الحالية بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام 2000. وفيما يتصل بتخفيض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض، تؤكد الخطة من جديد على قرار الجمعية العامة، وتكمل الأهداف الإنمائية الألفية الرامية إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وحالات الملاريا، والأمراض الرئيسية الأخرى، وعكس مسارها بحلول عام 2015.

1-3-2 صحة الأم والطفل

25- يقدر أن نحو 10.8 مليون طفل يموتون قبل سن الخامسة كل سنة (بلاك وموريس وبرائيس 2003، في مشروع الأمم المتحدة للألفية⁷ 2005). وتحدث 41 في المائة من هذه الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع أن معدل وفيات الأطفال ظل ينخفض باطراد خلال العقدين الماضيين، فقد بدأ التقدم المحرز في المؤشرات الرئيسية في التباطؤ؛ كما أن وفيات الأطفال في ارتفاع في بعض أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مشروع الأمم المتحدة للألفية⁸ 2005). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغ معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة في عام 2002 ما يقارب ضعف المعدل في البلدان النامية. إذ أن واحداً من بين كل ستة أطفال علي جه التقريب لا يبلغ سن الخامسة في أفريقيا، ويوجد 24 من أصل 25 بلداً تبلغ فيها معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة أعلاها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2004، المجلس الاجتماعي والاقتصادي 2004). ومن المرجح أن تحقق بلدان شمال أفريقيا، وثلاثة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁷ هدف الألفية المتمثل في تخفيض وفيات الأطفال (مشروع الأمم المتحدة للألفية⁸ 2005).

26- وفيما يتصل بوفيات الأمهات، فإن المعدلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى بكثير من أي مكان آخر في العالم. وهذه المنطقة تشهد 47 في المائة من كل وفيات الأمهات (مشروع الأمم المتحدة للألفية⁹ 2005). وتُعزى الزيادة في وفيات الأمهات في أفريقيا بصفة أساسية إلى فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا. وتشمل الأسباب الأخرى الولادات المتقاربة والعنف العائلي. ومن المرجح أن تحقق بلدان شمال أفريقيا وأربعة بلدان⁸ من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هدف الألفية المتمثل في تخفيض وفيات الأمهات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا⁹ 2005).

2-3-2 فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المعدية الأخرى

27- ما زالت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبفارق بعيد، أكثر المناطق تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، حيث كان فيها 25.4 مليون (23.4-28.4 مليون) مصاباً بالإيدز بنهاية عام 2004، مقارنة بـ 24.4 مليون (22.5-27.3 مليون) في عام 2004. ويعيش ما يقل بقليل عن ثلثي الأشخاص (64 في المائة) الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما يعيش فيها ما يربو على ثلاثة أرباع النساء (76 في المائة) الحاملات للفيروس. ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومنظمة الصحة العالمية إلى أن معدل انتشار الوباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبدو مستقراً بشكل عام، حيث يبلغ معدل تفشي الفيروس نحو 7.4 في مجمل المنطقة. ومع ذلك، فهناك جوانب مهمة غير مرتبة. فأولاً هذا يعني أن عدد المصابين بالجدد بالفيروس مساو تقريباً لعدد من يموتون بسبب الإيدز. ثانياً يتخذ الوباء أشكالاً مختلفة تتباين بتباين المناطق (ريفية أم حضرية)، والأقاليم، ومدى دقة جمع البيانات. ويصيب وباء الإيدز النساء والفتيات بأعداد متزايدة. فالنساء والفتيات يشكلن ما يقارب 57 في المائة من مجموع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تمثل الإناث نسبة مدهشة تبلغ 76 في المائة من المصابين من الشباب (في سن 15-24 عاماً).

28- وتؤيد التقديرات الأخيرة التي تشير إلى أن 92000 (34000-350000) شخصا أصيبوا بالفيروس في عام 2004 المخاوف من أن الفيروس مستمر في توطيد وجوده في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبهذا يبلغ مجموع الحاملين للفيروس في هذه المنطقة 540000 شخص (230000-1.5 مليون). وتسبب الإيدز في قتل ما يقدر بـ 28000 شخص (12000-72000) في عام 2004 (تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، 2005).

⁷ الرأس الأخضر، و سيشلس، وموريشيوس.

⁸ الرأس الأخضر، وبوتسوانا، وغامبيا، وموريشيوس.

2005^a أن بلدان شمال أفريقيا وثلاثة بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أوغندا، وبوتسوانا وزمبابوي) يرجح أن تحقق هدف الألفية المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

29- تتحمل أفريقيا ما يزيد عن 90 في المائة من عبء انتشار الملاريا في العالم. والملاريا أشد فتكاً بصغار الأطفال والحوامل. ويمكن أن تعزى نسبة ما لا يقل عن 20 في المائة من مجمل وفيات الأطفال إلى هذا المرض. والحوامل هن الأكثر عرضة للإصابة بمرض الملاريا، الذي يخلف تعقيدات تمس حياة الوليد وتطوره (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005^d). ومع ذلك فقد سجل بعض التقدم في بعض البلدان. فبلدان شمال أفريقيا وثمانية بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁹ يتوقع أن تحقق هدف الألفية الخاص بالملاريا. وفي العديد من البلدان الأفريقية، تضاعف عدد حالات الإصابة بالسل أربعة أمثال في العقد الماضي، بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية بصفة أساسية. ويبلغ معدل الإصابة في جنوب أفريقيا وزمبابوي 60 في المائة أو أكثر. وفي المجموع، يقدر أن 11 مليون شخص بالغ مصابون على في نفس الوقت بكل من السل وفيروس نقص المناعة البشرية- منهم 2 مليون في جنوب أفريقيا وحدها (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005^e). وقد أثبت علاج السل القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر فعالية ملحوظة. ومع ذلك، ففي الوقت الحالي يفترق ما يصل إلى 70 في المائة من الأفريقيين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى فرص الحصول على برامج فعالة للعلاج. وإذا وضعنا ذلك جانباً، فإن تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2005 يشير إلى أن بلدان شمال أفريقيا وسبعة بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى¹⁰ يرجح أن تبلغ الهدف الإنمائي الخاص بالسل.

30- ويقدم برنامج نيباد المتصل بالصحة نهجاً شاملاً ومتكاملاً لمعالجة المرض. ويسعى البرنامج أيضاً إلى معالجة الفقر والتهميش والتشرد (http://www.nepad.org/2005/files/actionplans.php, 4 آب/ أغسطس 2005). وبدأت البلدان تنفيذ استراتيجية نيباد بشأن الصحة (نكوهلو، ول، 2005).

4-2 التعليم والتنمية المستدامة

31- تؤكد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من جديد على أنه بحلول عام 2015، سيتمكن جميع الأطفال من إكمال دورة كاملة من التعليم الابتدائي، وأنه سيكون للبنات والأولاد فرص متساوية للالتحاق بجميع مستويات التعليم ذات الصلة بالاحتياجات الوطنية. كما تؤكد الخطة من جديد على "إطار دكاك للعمل من أجل التعليم للجميع"، الرامي إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005. وتتعهد نيباد، ضمن أشياء أخرى، كجزء من مبادراتها لتطوير الموارد البشرية، أن تعمل مع الشركاء الإنمائيين لتحقيق هدف الألفية الإنمائي الخاص بتعميم التعليم الابتدائي.

32- ما زال الحرمان من التعليم متركزاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول العربية وجنوب وغرب آسيا. فهناك خمسة وثلاثون بلداً بعيدة عن تحقيق الأهداف، ويبلغ فيها دليل التنمية الخاص بتوفير التعليم للجميع¹¹ أقل من 0.80¹². ويوجد اثنان وعشرون بلداً من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (اليونسكو، 2005).

33- وفيما يتصل بتعميم التعليم الابتدائي يشير تقرير اليونسكو لعام 2005 لرصد الحالة في العالم إلى بروز أنماط إقليمية ملفتة للنظر. فالحرمان من التعليم (والفقر بصفة عامة) يتركز أكثر في أفريقيا وجنوب آسيا. ويوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا ما يناهز ثلاثة أرباع الأطفال غير الملحقين بالمدارس وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليست هناك سوى حفنة من الدول الصغيرة التي حققت نسبة التحاق إجمالية¹³ تبلغ 100 في المائة أو أكثر، وأيضاً معدل التحاق صافي¹⁴ يفوق

⁹ الكاميرون، وبنين، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وغامبيا، وغينيا-بيساو وكينيا.

¹⁰ أنغولا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسوازيلند، و غابون، وغامبيا، ومدغشقر.

¹¹ دليل التنمية الخاص بتوفير التعليم للجميع هو رقم قياسي مركب يرمي لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. وفي الوقت الحالي يقتصر الرقم القياسي على الأهداف الأربعة القابلة للقياس وهي تعليم التعليم الابتدائي مقاساً بمعدل الالتحاق الصافي، ومحو أمية البالغين مقاساً بمعدل محو أمية البالغين، والتكافؤ بين الجنسين مقاساً بالرقم القياسي الخاص بنوع الجنس، ونوعية التعليم وفق قياسها بمعدل الاستبقاء حتى الصف الخامس. وقيمة هذا الرقم القياسي هي متوسط القيم الملاحظة لهذه المؤشرات الأربعة.

¹² إريتريا، إثيوبيا، السنغال، الكاميرون، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، جزر القمر، جمهورية تنزانيا الاتحادية، جيبوتي، زامبيا، سيراليون، غانا، غامبيا، غينيا، كوت ديفوار، ليبيريا، ليسوتو، مالي، موزامبيق والنيجر.

¹³ نسبة الالتحاق الإجمالية هي الالتحاق الكلي بمرحلة تعليمية معينة، بغض النظر عن العمر، كنسبة مئوية من مجموع السكان.

¹⁴ معدل الالتحاق الصافي هو التحاق الفئة العمرية الرسمية بمستوى معين من مستويات التعليم، ويُرمز إليه كنسبة مئوية من مجموع الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة.

34- ويعتبر التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس سمة من سمات العديد من البلدان التي يكون فيها معدل الالتحاق العام متدنياً. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان، في مختلف أنحاء العالم، حققت تقدماً ملموساً في اتجاه التكافؤ بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي خلال العقد المنصرم، فما زالت هناك تفاوتات كبيرة ولاسيما في الدول العربية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا. فجميع البلدان التي يقل فيها معدل مؤشر التكافؤ بين الجنسين¹⁵ عن 0.90 باستثناء ثلاثة، توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ولاسيما غرب أفريقيا)، والدول العربية، وجنوب غرب آسيا. ومع ذلك، فقد أحرز تقدم ملحوظ نحو تحقيق المساواة بين الجنسين منذ 1990، واستمر ذلك الاتجاه في الفترة 1998-2001. ويعني ذلك أنه يمكن تحقيق تقدم سريع في مجال التكافؤ بين الجنسين، حتى في البلدان الفقيرة التي تتسم بمعدلات التحاق منخفضة (اليونسكو، 2005). ويعني التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية أن بوتسوانا، ورواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وموريشيوس وناميبيا من المرجح أن تحقق الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وفيما يتصل بالمساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، يرجح أن تحقق سبعة بلدان الهدف (الجزائر، وبوتسوانا، وتونس، ورواندا، وليبيا، وليسوتو وناميبيا). وعلى المستوى الإقليمي، يجري وضع خطة عمل مفصلة برعاية نيباد، لتمكين البلدان الأفريقية من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، والنهوض بمراكز الامتياز. علاوة على ذلك، تدعم نيباد تطوير التعليم عن بعد، بمشاركة المؤسسات الرئيسية للتعليم العالي في أفريقيا.

3- حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها

35- تشير خطة جوهانسبرغ إلى أن الأنشطة البشرية تحدث أثراً متزايداً على سلامة النظام الإيكولوجي، الذي يوفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاهية الإنسان وأنشطته الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن إدارة قاعدة الموارد الطبيعية على نحو مستدام ومتكامل أمر ضروري للتنمية المستدامة. ويتناول هذا الجزء الغلاف الجوي (تغيير المناخ ونفاد الأوزون)، والغابات، والتنوع البيولوجي، والأراضي، والتصحر، والموارد الساحلية والبحرية، ومصايد الأسماك.

1-3 الغلاف الجوي

36- تتسم أفريقيا بضعف شديد أمام التقلبات المناخية وتغير المناخ. فقد أدت تقلبات نمط سقوط الأمطار إلى حالات جفاف وفيضانات، لها آثار وخيمة على السكان والبيئة في معظم الأحيان. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002). ومن المسلم به الآن أن تغير المناخ يمثل مشكلة عالمية ملحة. وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري في أفريقيا منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى، سواء كان ذلك من حيث القيم المطلقة أو من حيث نصيب الفرد. وتنتشر حفنة من الدول الأفريقية بنصيب الأسد من انبعاثات الوقود الأحفوري في المنطقة: حيث يبلغ نصيب جنوب أفريقيا 42 في المائة، وتأتي كل من مصر ونيجيريا والجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 35.5 في المائة. وعلى الرغم من أن أفريقيا لا تشارك إلا بقدر ضئيل جداً في انبعاثات غاز الدفيئة، فإن المنطقة معرضة على نحو بالغ لتأثيرات التغير المناخي، بسبب اعتمادها على الزراعة، وقلّة الموارد المالية المتاحة لوضع استراتيجيات لتخفيف حدة الأثر.

¹⁵ مؤشر التكافؤ بين الجنسين هو نسبة عدد الإناث للذكور (وفي بعض الأحيان الذكور للإناث) بالنسبة لمؤشر بعينه. فالمعدل واحد يعني التكافؤ بين الجنسين- والمعدل من صفر إلى واحد يعني التفاوت لمصلحة الأولاد/الرجال. والمعدل الذي يزيد عن واحد يعني التفاوت لمصلحة الفتيات/النساء.

37- وتدعو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ إلى الإبقاء على تركيزات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي في مستوى يحول دون تدخل البشر بصورة خطيرة في النظام المناخي. ويضع بروتوكول كيوتو لعام 1997 تعهدات ملزمة قانونياً للأطراف من الدول المتقدمة النمو بتخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة ضمن أطر زمنية محددة. وحتى شهر أيار/ مايو 2004، صدق 52 من أصل 53 بلداً أفريقياً (98 في المائة) على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. ودخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في 16 شباط/ فبراير 2005. وحتى 2 آب/ أغسطس 2005، انضم 38 بلداً أفريقياً (72 في المائة) إلى البروتوكول. ونظراً لقبلية البلدان الأفريقية للتأثر بالآثار الضارة للتغير المناخي، فقد حددت موضوع التكيف مع تغير المناخ كأولوية رئيسية لها. وسيساعد برنامج التغيير المناخي لنيياد الدول الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها وأولوياتها المرتبطة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، 2003^a).

38- وفيما يتصل بحماية طبقة الأوزون، تحتوي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على هدف يتمثل في زيادة فرص حصول الدول النامية على بدائل للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون بحلول عام 2010، وفي مساعدتها على الامتثال للجدول الزمني للإلغاء التدريجي لاستخدام هذه المواد، وفقاً لبروتوكول مونتريال. وأبرمت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في فيينا في 22 آذار/ مارس 1985، كاتفاقية إطارية تهدف لمعالجة ما يترتب على تغير طبقة الأوزون من آثار ضارة على صحة البشر والبيئة نتيجة للأنشطة البشرية. وقد أبرم بروتوكول مونتريال المعني بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في 16 أيلول/ سبتمبر 1987. والغرض الأساسي للبروتوكول هو التخفيض التدريجي، ثم التخلص من الانبعاثات العالمية لجميع المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1999). وجميع الدول الأفريقية أطراف في الاتفاقية والبروتوكول وتعديلاته المختلفة.

39- يشير تقرير التقييم الجامع لعام 2002، إلى أن بروتوكول مونتريال ما زال يفضي إلى الآثار المتوخاة، وأنه من المتوقع أن يبدأ استنفاد طبقة الأوزون الناتج عن المواد المشمولة في البروتوكول في التحسن بحلول العقد القادم أو نحو ذلك. و يقتضي الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون في عام 2005 استثمارات سريعة للانتقال إلى استخدام تقنيات خالية من المواد المستنفدة للأوزون، وقبول استخدام مركب الكلوروفلوروكربون في جميع الصناعات والعمليات التي تستخدم المواد المستنفدة لطبقة الأوزون حالياً، بما في ذلك قطاع الخدمات. وفيما يتصل باستخدام ميثيل البروميد، الذي يهيم البلدان الأفريقية بصفة خاصة، هناك بدائل مناسبة تمكّن من تحقيق تخفيض ملموس في استخدامه في البلدان المدرجة في المادة (1)5، شريطة توفر التمويل من الصناديق المتعددة الأطراف، والأسواق في البلدان غير المدرجة في المادة (1)5، وأن تستمر هذه البلدان في تقديم حوافز اقتصادية لتسويق وتسجيل البدائل.

2-3 الغابات

40- تشمل أهداف خطة جوهانسبرغ المتصلة بالغابات تعجيل تنفيذ توصيات الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومقترحات العمل للحكومات، والشراكة التعاونية المعنية بالغابات، وتكثيف الجهود بشأن الإبلاغ لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للمشاركة في تقييم التقدم المحرز في عام 2005.

41- قدر الغطاء الحرجي الكلي في أفريقيا بما يقل قليلاً عن 650 هكتاراً في عام 2000، أي ما يعادل 17 في المائة من الغطاء الحرجي العالمي، ونحو 22 في المائة من مساحة أراضي أفريقيا. ويوجد في أفريقيا 14 نوعاً مختلفاً من الغابات في المناخين المعتدل والاستوائي، غير أن نطاق الغطاء الحرجي يختلف باختلاف المناطق. فالغابات تمثل نحو 45 في المائة من الأراضي في وسط أفريقيا، بواقع 37 في المائة من مجمل الغطاء الحرجي. وفي المقابل، فإن 8 في المائة فقط من أراضي شمال أفريقيا تغطيها الغابات، ويوجد معظمها في السودان (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2002). وتتهدد الأخطار غابات أفريقيا على نطاق القارة بأكملها. فنسبة ضئيلة فقط من مجمل مساحة الغابات مشمولة بالحماية القانونية (وفي واقع الأمر فإن هذه الفئة من الغابات غير محمية على أرض الواقع). وتشير التقديرات إلى أن الغابات الرطبة المغلقة لا تشمل سوى 13.8 في المائة من مجموع المناطق المشمولة بالحماية في أفريقيا، مما يترك معظم المساحة التي تبلغ 26 300 000 هكتار من الغابات الاستوائية العريضة الأوراق، والدائمة الخضرة، والغنية من حيث التنوع الأحيائي، غير محمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، 2003^b). وتنسم أفريقيا بأسرع معدل لإزالة الغابات في العالم. فقد بلغت خسارة الغابات بين عامي 1990 و2000 أكثر من 50 مليون هكتار، أي بمعدل خسارة يناهز 0.8 في المائة في العام خلال هذه الفترة (نفس المصدر).

42- وبغية الحد من هذا الاتجاه وعكس مساره، اضطلعت البلدان بطائفة واسعة من التدابير والأنشطة تشمل: إنشاء نظم رصد متكاملة للغابات، تنفيذ اتفاقات إقليمية بشأن الحفاظ على الغابات، والشروع في

^b(2003). ويشكل برنامج الغابات المتضمن في خطة العمل البيئية لمبادرة نيباد فرصة أخرى أمام الدول الأفريقية لحماية غاباتها وإدارتها على نحو مستدام. وفيما يتصل بالأهداف الرئيسية لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتعلقة بالغابات، كانت عشرة بلدان من أفريقيا¹⁶ من أصل الـ46 بلداً التي قدمت تقارير طوعية عن تنفيذ توصيات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي للغابات، أو أجابت طوعاً على الدراسات الاستقصائية بشأن فعالية الترتيبات الدولية الخاصة بالغابات، في إطار الاستعدادات للدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، http://www.un.org/esa/forests/documents-unff.html#4، 17 آب/ أغسطس 2005.

3-3 التنوع البيولوجي

43- فيما يتصل بالتنوع البيولوجي، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ في أن تحقق البلدان تخفيضاً ملموساً في المعدلات الحالية لنقص التنوع الأحيائي بحلول 2010.

44- تشير وثيقة مستقبل البيئة في أفريقيا إلى وجود موارد أحيائية غنية ومتنوعة تشكل الثروة الطبيعية للمنطقة التي تستند إليها نظمها الاجتماعية والاقتصادية. وغابات أفريقيا المدارية الرطبة من بين أكثر النظم الأيكولوجية إنتاجية في العالم. وحتى المناطق القاحلة في أفريقيا (منطقتا الصحراء والساحل) تأوي العديد من الأنواع النباتية والحيوانية. وهناك 25 منطقة حيوية ومميزة من حيث التنوع البيولوجي معترف بها على الصعيد الدولي، توجد ست منها في أفريقيا، هي غابات حوض البحر الأبيض المتوسط، وجزر المحيط الهندي الغربية، ومنطقة رأس الرجاء الصالح النباتية (جنوب أفريقيا)، والنجد الجاف ذو النباتات الريانة (مشارك بين جنوب أفريقيا وناميبيا)، وغابات غينيا، وغابات جبال الفوس الشرقي (شرق أفريقيا). وتذخر أفريقيا بطائفة من الموائل المائية، تشمل نظم إيكولوجية بحرية ذات تنوع أحيائي عالٍ جداً.

45- يتعرض التنوع البيولوجي الأفريقي للتهديد من أربع مصادر رئيسية: فقدان الموائل الطبيعية، وفقدان الأنواع أو الأنواع الفرعية، والغزو من قبل الأنواع الغريبة، وعدم الاعتراف بالمعرفة المحلية وحقوق الملكية. والأسباب الأساسية لفقدان الموائل في أفريقيا هي النمو السكاني البشري وما ينتج عنه من طلب على المكان والطعام والموارد الأخرى، وانتشار الفقر، والاعتماد على الموارد الطبيعية، والضغط الاقتصادية لزيادة الإنتاج، ولاسيما المنتجات الزراعية والأخشاب والمنتجات المعدنية. وفقدان الأنواع ينتج أساساً عن فقدان الموائل الطبيعية، والصيد غير المشروع بحثاً عن الغذاء، والاستخدامات الطبية والتجارية، والتجارة الوطنية والدولية.

46- اعتمدت اتفاقية التنوع الأحيائي كاستجابة عالمية لنقص التنوع الأحيائي. واعتمد بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية في عام 2000 بهدف الإسهام في توفير مستوى كافٍ من الحماية في مجال سلامة نقل ومناولة واستخدام الكائنات الحية المحورة الناتجة عن التكنولوجيا الأحيائية الحديثة. وحتى كانون الثاني/يناير - تموز/ يولييه، صدق 52 بلداً أفريقياً (98 في المائة) على الاتفاقية أو انضم إليها. وحتى 10 آب/ أغسطس، انضم 35 بلداً أفريقياً (66 في المائة) إلى بروتوكول قرطاجنة أو صدق عليه (www.biodiv.org, 10-08-05, www.biodiv.org/biosafety/protocol 07-12-04).

47- كانت الاستجابات الطبيعية للتحذيرات بشأن فقدان الموئل الطبيعي هي زيادة عدد ومساحة المناطق المحمية. ولا توجد سوى ستة بلدان أفريقية (السنغال، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتنزانيا، ورواندا، وناميبيا) لديها ما يزيد على المستوى المستهدف دولياً البالغ 10 في المائة من أراضيها مشمول بالحماية (البنك الدولي، 2001 وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002). وأفضت الاستجابات الدولية لفقدان الأنواع إلى اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. وحتى الآن، هناك 50 بلداً أفريقياً (94 في المائة) طرفاً في الاتفاقية (www.cites.org, 10-08-05). وثمة جهود إضافية للتصدي لفقدان الأنواع الحيوانية والنباتية السريع الذي حدث مؤخراً، منها العمل على إعادة ظهور الأنواع، وإكثار النباتات خارج الموقع، وتشديد الضوابط على استيراد المنتجات ذات الأصول النباتية والحيوانية. ويجري الآن التأكد من مشاركة السكان الأصليين في صيانة التنوع الأحيائي، من خلال زيادة الجهود لفهم نظم المعارف المحلية، وتعزيز مواصلة تطبيقها. وتُعترف اتفاقية التنوع الأحيائي بأهمية المعارف التقليدية.

¹⁶ الجزائر، وبنين، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، والكونغو، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس.

4-3 الأراضي

48- تتميز أفريقيا بوفرة الموارد من الأراضي الطبيعية واعتماد معظم الأفريقيين المباشر على الأرض، واعتماد البلدان الأفريقية الاقتصادي الكبير على الموارد الزراعية والمعدنية، يجعلان للأرض نظرة فريدة في أفريقيا، كما يخلقان ضغوطاً إنتاجية وتنافساً على الموارد لا مثيل لهما (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002). ويواجه عدد متزايد من الدول الأفريقية مشاكل فيما يتصل بتدهور الأراضي والتصحر. وقد كانت القوة الدافعة الرئيسية لهذا التدهور هي التوسع الزراعي في المناطق الهامشية، وخاصة المناطق شبه القاحلة، وإزالة الموائل الطبيعية مثل الغابات، والأراضي الرطبة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، 2003). وعلى الرغم من أن تدهور الأراضي عملية طبيعية، فأسبابها الأساسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجوانب الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية لنشاط مستخدمي الأراضي. ويشكل الفقر والضغط السكاني عوامل رئيسية في تدهور الأراضي. وتمثل القضايا الأخرى، مثل عدم العدالة في الحصول على الأراضي، والسياسات الخاصة بالحيازة، وفرص إدرار الدخل البديلة، والقيود المفروضة على العمل، عوامل إضافية أخرى لتدهور الأراضي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002).

49- واعترافاً منها بضعفها أمام تدهور نوعية الأراضي والتصحر، كان للبلدان الأفريقية دور هام في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف والتصحر، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002). وتقوم البلدان الأفريقية بتنفيذ مكافحة الاتفاقية من خلال خطط عمل وطنية تحدد المشاكل ذات الأولوية في مجال التصحر، والأنشطة الحالية المطلوبة لمعالجة هذه المشاكل. وقد أعدت أربعة برامج عمل على المستوى دون الإقليمي، وبدأ العمل في وضع برنامج العمل الذي يخص وسط أفريقيا. ويرتكز البرنامج الرامي إلى معالجة تدهور الأراضي، ومكافحة التصحر والجفاف في إطار نياد على برنامج العمل الإقليمي و برنامج العمل دون الإقليمية لاتفاقية مكافحة الجفاف والتصحر في أفريقيا.

5-3 الموارد الساحلية والبحرية

50- تشمل أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن الموارد الساحلية والبحرية التشجيع على تطبيق نهج النظام الإيكولوجي للتنمية المستدامة للمحيطات بحلول عام 2010، وانتهاج عملية منظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العام وتقييم حالة البيئة البحرية.

51- توفر المناطق الساحلية الأفريقية موائل متنوعة، تشمل أشجار المانغروف، وشواطئ صخرية، وشواطئ رملية، ودلتا، ومصبات، وأراضي رطبة ساحلية، وشعب مرجانية، وبرك اصطناعية ضحلة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002). وتساهم هذه النظم الإيكولوجية مساهمة كبيرة في توفير العيش للجماعات المحلية التي تعيش على السواحل وفي الاقتصادات الوطنية. ولهذه الموارد قيمتها الجوهرية التي تشمل تثبيت السواحل، وإثراء الشواطئ، وتجديد المغذيات، وإعادة التدوير وتخفيف التلوث (اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، 1998 و اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001). وتشهد المناطق الساحلية في أفريقيا نمواً سكانياً سريعاً نتيجة للموارد العالية التنوع والجاذبة التي تزخر بها البيئتان الساحلية والبحرية. ويشير موجز إخباري أصدرته منظمة الأغذية والزراعة في عام 2001، إلى أن 52 في المائة من مناطق أفريقيا الساحلية مهددة بالفعل بدرجة متوسطة أو بدرجة خطيرة نتيجة للنشاط البشري. وتتراوح الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية والبحرية بين الصيد، والنشاط الزراعي، والسياحة، والأنشطة الاقتصادية مثل استخراج النفط والمعادن وتطوير الهياكل الأساسية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002). وتشير وقائع من قبيل إعصار النينو، فضلاً عن دراسات التقييم العلمي، إلى أن التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ، وارتفاع مستوى البحر على وجه الخصوص، ستؤدي إلى تفاقم المشاكل الحالية (النظام العالمي لرصد المحيطات، 1998، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

52- تعددت الاستجابات للتحديات التي تواجه البيئتين الساحلية والبحرية فقد درجت البلدان الأفريقية صورة متزايدة على اعتماد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، كما أنشأت آليات مؤسسية لإدارة معززة ومتكاملة للبيئتين الساحلية والبحرية. وعلى الصعيد دون الإقليمي، هناك تعاون في مجال حماية البيئة الساحلية والبحرية وإدارتها وتنميتها. ويشمل ذلك اعتماد اتفاقية نيروبي من قبل دول شرق أفريقيا، واتفاقية أبيدجان من قبل دول غرب ووسط أفريقيا، واتفاقية جدة التي تمثل دول شمال أفريقيا أطرافاً فيها. وتشمل المبادرات على الصعيد الإقليمي مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بإدارة المناطق الساحلية المتكاملة والمستدامة؛ ومؤتمر كيب تاون المعني بالتعاون لتنمية وحماية البيئة البحرية والساحلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللذين نُظما كليهما في عام 1998. وقد اعتمد مؤتمر كيب تاون إعلان كيب تاون. وأحد العناصر الهامة في الإعلان هي خطة العمل والاستراتيجية الأفريقية لتنمية وحماية البيئة الساحلية والبحرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعرف باسم "العملية الأفريقية". والهدف العام لبرنامج الموارد

.(2003^d

1

6-3 مصائد الأسماك

53- لتحقيق استدامة مصائد الأسماك، حددت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إجراءات عديدة، تشمل آجلاً مستهدفة لعكس مسار الاتجاهات السلبية. وتشمل هذه الإجراءات المحافظة على مستوى الأرصد السمكية المستنفذة أو تجديد الأرصد المستنفذة بصورة ملحّة وبحلول عام 2015 كلما أمكن ذلك، إلى مستويات تمكّن من إنتاج المردود الثابت الأقصى؛ وتنفيذ الخطط الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية في التواريخ المتفق عليها، وبحلول عام 2005 فيما يتصل بإدارة القدرة على صيد الأسماك، وبحلول عام 2004 لمنع وردع وإلغاء الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للنظم؛ ووضع وتسهيل استخدام النهج والأدوات المتنوعة، بما في ذلك نهج النظام الأيكولوجي، وإزالة الممارسات الهدامة لصيد الأسماك، وإنشاء مناطق بحرية مشمولة بالحماية على نحو يتسق مع القانون الدولي ويستند إلى المعلومات العلمية، بما في ذلك شبكات تمثيلية بحلول عام 2012؛ وإلغاء الدعم المالي الذي يسهم في ممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للنظم والذي يتجاوز الطاقات المعقولة؛ ودعم التنمية المستدامة لتربية المائيات، بما في ذلك تربية المائيات على نطاق صغير، نظراً لأهميتها المتزايدة للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

54- تُنتج أفريقيا حالياً 7.31 مليون طن من الأسماك كل عام، منها 4.81 مليون طن من صيد الأسماك البحرية و2.5 من مصائد الأسماك الداخلية. وبينما ازدادت معدلات الصيد في أعالي البحار على مدى الثمانينيات والتسعينيات، فقد بقيت على حالها منذ ذلك الحين، حيث بلغت نحو 6.85 مليون طناً في عام 2002. وفي المقابل، ارتفعت معدلات تربية الأحياء المائية، ولكن ببطء؛ ولم يبلغ نمو معدلات الزيادة التي شهدتها مناطق أخرى من العالم سوى في مصر، حيث ارتفع الإنتاج من 85 000 طن في عام 1997 إلى ما يزيد على 400 000 طن في عام 2004. وتعزى توقعات البيئة الأفريقية في عام 2002 انحسار الأرصد السمكية في أفريقيا إلى الإفراط في الصيد من قبل الأساطيل الأجنبية، وطرق الصيد المدمرة مثل الصيد بالديناميت والصيد في الأعماق بالشبكات المخروطة. وكان لهذه الاتجاهات، مقرونة بالنمو السكاني، أثر سلبي على مستويات نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فهذه المستويات لم تكف تشهد زيادة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، بل انخفض الاستهلاك الفردي للأسماك في واقع الأمر انخفاضاً ملحوظاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ منتصف الثمانينيات (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية ومركز الأسماك العالمي، 2003^b).

55- وفي إطار سعيها لتحقيق مصائد مستدامة للأسماك البلدان الأفريقية، اضطلعت بمبادرات عديدة: حيث يشارك خمسة وعشرون بلداً في غرب ووسط أفريقيا في برنامج سبل العيش المستدام من مصائد الأسماك بالاشتراك مع إدارة التنمية الدولية للملكة المتحدة وشمال أيرلندا ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. ويقوم البرنامج، ضمن أمور أخرى، بمساعدة البلدان الأفريقية على صياغة السياسات وخطط العمل التي تشتمل على بعض أحكام مدونة سلوك صيد الأسماك المسؤول، تم إدماجها لاحقاً في برامج واسعة النطاق من قبيل البرامج الوطنية لتخفيف حدة الفقر (16-08-05).
(http://www.sflp.org/eng/index.html).

56- وتقوم البلدان الأفريقية، بصورة متزايدة، بتخصيص مناطق بحرية مشمولة بالحماية على الصعيد الوطني، كما تم القضاء على الصيد بالديناميت في بعض المناطق (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002). وتقوم البلدان أيضاً بتنظيم الصيد بالشباك في الشواطئ، ووضع أنشطة بديلة لتحسين معيشة صائدي الأسماك الفقراء (16-08-05، <http://www.sflp.org/eng/index.html>). وتشمل المشاريع التي حددها برنامج نيباد للموارد الساحلية والبحرية وموارد المياه العذبة البرامج التي تعالج التنوع البيولوجي والبرامج التي تستخدم نهجاً إدارية متكاملة في هذه البيئات. ومن المشاريع المقترحة تعزيز القدرات لمنظمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الإدارة والرصد والضوابط والرقابة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، 2003). وتعكف البلدان الأفريقية، من خلال نيباد، على تنفيذ مبادرة الأسماك للجميع. والمبادرة تستند إلى الاتفاقات العالمية مثل أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومدونة السلوك للصيد المسؤول. وستجرى مناقشة خطة عمل نيباد (مشروع 10 تموز/ يولييه 2005) لتطوير مصاد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، في اجتماع يعقد في أبوجا في 22 آب/ أغسطس 2005. وقد اعترفت خطة عمل برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا بأهمية مصاد الأسماك في المنطقة وبالإمكانات المتوفرة في مجال تربية الأحياء المائية (16-08-05، www.fishforall.org).

4- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة

1-4 إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة: عملية مراكش

57- تشير خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلى ضرورة إحداث تغييرات أساسية في أسلوب الإنتاج والاستهلاك الذي تنتهجه المجتمعات بغرض تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وفي هذا الصدد، تدعو الخطة جميع البلدان إلى تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، والى اضطلاع الدول المتقدمة النمو بدور رائد، مع ضمان استفادة جميع البلدان من هذه العملية. علاوة على ذلك، تدعو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ البلدان إلى المساعدة في وضع إطار العشر سنوات للبرامج وتعزيز هذا الإطار لدعم المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعجيل التحول إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة وكان هذا هو السياق الذي انعقد فيه اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بإطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، في مراكش، المغرب، في حزيران/ يونيه 2003 (المشار إليه باسم عملية مراكش) (<http://www.un.org/esa/sustdev/sdissues/consumption/Marrakech/conprod10Y.htm>, 17-08-05). وقد أعقب عملية مراكش العديد من الاجتماعات الإقليمية.

58- أنشئت المائدة المستديرة الأفريقية المعنية بالإنتاج والاستهلاك المستدامين كمؤسسة تنسيق إقليمية غير حكومية وغير ربحية في أثناء انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة الأفريقية الإقليمية الثالث المعني بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، الذي انعقد في الدار البيضاء، المغرب (<http://www.un.org/esa/sustdev/sdissues/consumption/Marrakech/conprod10Yafri.htm>, 17-08-05). وانعقد اجتماع الخبراء الأفريقيين الأول المعني بالإنتاج والاستهلاك المستدامين في الدار البيضاء، المغرب في أيار/ مايو 2004. وحدد الاجتماع الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، واستكشف الروابط القائمة بين أنماط الإنتاج والاستهلاك من ناحية، والفقر من ناحية أخرى؛ وعلى وجه الخصوص كيف يمكن أن تسهم أنماط الإنتاج والاستهلاك والإنتاج المستدامة في تخفيف حدة الفقر، وفي التنمية الاقتصادية، وإتاحة فرص تقديم أسبقية الوصول إلى الاستدامة. وقد اعتمد الاجتماع "بيان الدار البيضاء بشأن أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة" الذي أحيل إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الذي انعقد في ليبيا، في حزيران/ يونيه 2004 (<http://www.un.org/esa/sustdev/sdissues/consumption/Marrakech/comprod10Yafri.htm>, 17-08-05).

59- وحدد اجتماع الخبراء الأفريقيين الثاني بشأن إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة الذي انعقد في شباط/ فبراير 2005، الأولويات والأنشطة المحددة التي تم الاضطلاع بها والتي يمكن القيام بها في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة الحضرية، والصناعات القائمة على المصادر المتجددة. وأيد المؤتمر الوزاري نتائج الاجتماع، مشيراً إلى أنه ينبغي استخدامها كأساس للتنمية وتنفيذ إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في أفريقيا (<http://icspac.net/kenya0205.htm>, 17-08-04). وسيشكل الإطار أحد عناصر اجتماع الخبراء الدوليين الثاني المعني بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، الذي سيعقد في كوستاريكا، في أيلول/ سبتمبر 2005.

2-4 المواد الكيميائية والمواد الخطرة

60- تدعو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلى تجديد التزام جدول أعمال القرن 21 بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية على امتداد دورة حياتها، والنفائات الخطرة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن حماية صحة البشر والبيئة. وتشير الخطة إلى أن البلدان يمكنها تحقيق ذلك بوسائل عدة منها: السعي إلى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بسبل لا تؤدي إلى إحداث آثار ضارة كبيرة على صحة البشر والبيئة بحلول عام 2020. وتعزيز التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفائات الخطرة، بما في ذلك اتفاقيتي روتردام واستوكهولم، وتنفيذها. وتوصي الخطة بوضع نهج استراتيجي لإدارة المواد الكيميائية الدولية بحلول عام 2005، استناداً إلى إعلان باهيا وأولويات عمل باهيا لما بعد عام 2000. وتشجع البلدان على تطبيق النظام الجديد المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات، بأسرع ما يمكن، بغرض جعل النظام قابلاً للتطبيق بشكل كامل بحلول عام 2008.

61- بدأ نفاذ اتفاقية روتردام المعنية بالموافقة المسبقة عن علم ببعض المواد الكيميائية الخطرة في 24 شباط/فبراير 2004 (http://www.pic.int/en/viewpage_18-08-05) وحتى 8 آب/أغسطس 2005، صدق 30 بلداً أفريقياً على الاتفاقية أو انضم إليها. وبدأ نفاذ اتفاقية استوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الدائمة في 17 أيار/مايو 2004. وصدق على الاتفاقية حتى اليوم أو انضم إليها 30 بلداً أفريقياً (57 في المائة). وعُقد أول اجتماع لهذه الاتفاقية في أوغادوغو، في أيار/مايو 2005 (<http://www.pops.int/>).

62- واعتمد "النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد في شباط/فبراير 2002 بغرض تعزيز إدماج قضايا السلامة الكيميائية في خطة التنمية. ولتحقيق هدف النهج الاستراتيجي، اتخذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير 2003، قراراً تبنى بموجبه فكرة مؤتمر دولي يعقد في أواخر عام 2005 (<http://www.chem.unep.ch/saicm/> 18-08-05). واستؤنف العمل للمضي قدماً في وضع النهج في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وعُقدت الدورة الثانية في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2004. وستعقد الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية للمؤتمر في النمسا في أيلول/سبتمبر 2005 (<http://www.chem.unep.ch/saicm/prepcom1/Default.htm>, 18-08-05).

63- ولبلوغ هدف جعل النظام الجديد المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات قابلاً للتطبيق بحلول عام 2008، تم اعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2003. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2004). ويضطلع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، ومنظمة العمل الدولية بمشاريع نموذجية لبناء القدرات في مجال النظام المنسق لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات في العديد من البلدان النامية، منها زامبيا، وجنوب أفريقيا والسنغال. وفي 2005-2006، سيدعم المعهد مشاريع لتنفيذ نظام التصنيف المنسق وبناء القدرات على الصعيد الوطني في بلدان نامية أخرى منها نيجيريا والسنغال وغامبيا. (<http://www.unitar.org/cwm/b/hc/>, 18-08-05).

64- اعتمدت اتفاقية بازل لمراقبة حركة النفائات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في 22 آذار/مارس 1989. وحتى 8 نيسان/أبريل 2005، انضم 42 بلداً أفريقياً (79 في المائة) للاتفاقية (<http://www.basel.int/pub/basics.html>, 18-08-05). وأدخل تعديل على الاتفاقية في عام 1995. وهذا التعديل يجعل هدف اتفاقية بازل أقرب إلى أهداف اتفاقية باماكو. وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي دعت منظمة الوحدة الأفريقية لتشجيع البلدان الأفريقية على التصديق على اتفاقية بازل بعد التصديق على اتفاقية باماكو. غير أن التعديل لم يدخل حيز النفاذ بعد، وانضمت إليه حتى الآن تسعة بلدان أفريقية. واعتمد بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض في بازل في عام 1999. ولم يصبح البروتوكول نافذاً بعد، ومع ذلك فمن بين البلدان الخمسة التي انضمت إليه، هناك أربعة بلدان أفريقية.

65- اعتمدت اتفاقية باماكو بشأن حظر توريد النفائات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود الأفريقية وإدارتها في عام 1991 بسبب مخاوف من أن بعض أحكام اتفاقية بازل لا تُعنى بشكل كافٍ بالشواغل الرئيسية للبلدان الأفريقية، ولا سيما عدم وجود حكم بخصوص الحظر. وبدأ نفاذ الاتفاقية في 22 نيسان/أبريل 1998. وحتى تاريخ اليوم صدق عليها وانضم إليها 21 بلداً (40 في المائة). ([http://www.africa-union.org/Official documents/ Treaties-Convention](http://www.africa-union.org/Official%20documents/Treaties-Convention), 18-08-05). وعلى الرغم من أهمية الاتفاقية للبلدان الأفريقية في تنظيم تجارة النفائات الخطرة، فقد كانت عملية التصديق والانضمام إلى الاتفاقية بطيئة جداً. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يعقد أول مؤتمر للأطراف في مالي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

3-4 تنمية السياحة المستدامة

66- تدعو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلى تعزيز السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة غير التذيرية والسياحة البيئية، التي تأخذ في الاعتبار روح السنة الدولية للسياحة البيئية في 2002، وسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي في 2002، ومؤتمر القمة العالمي للسياحة البيئية في 2002، وإعلان كوبيك، ومدونة السلوك العالمية للسياحة كما اعتمدها منظمة السياحة العالمية. والهدف هو زيادة استفادة سكان البلدان المضيفين من موارد السياحة، مع الحفاظ على سلامتها البيئية والثقافية، وتعزيز وحماية المناطق الحساسة بيئياً والتراث الطبيعي.

67- يمكن للسياحة أن تضطلع بدور هام جداً في التنمية المستدامة، وأن تجلب منافع للفقراء. وفي هذا الصدد، بدأت منظمة السياحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مبادرة السياحة المستدامة والقضاء على الفقر التي تهدف إلى الربط بين السياحة المستدامة وقضية محاربة الفقر (نفس المصدر). وفي عام 2002 أصدرت بعض الأطراف المؤثرة في مجال صناعة السياحة، بمن فيهم 20 بلداً في أفريقيا في كيب تاون إعلاناً عن السياحة المسؤولة من حيث ارتباطها بالمعالم البارزة للتنمية المستدامة، ونيباد، ومبادرة السياحة المستدامة والقضاء على الفقر (19-08-05 http://www.responsibletourismpartnership.org/declaration.html).

68- وإدراكاً منها لفوائد السياحة التي تخدم مصالح الفقراء، بدأت بعض البلدان في إتباع سياسات تتيح فرصاً للفقراء في مجال السياحة. وأثبتت دراسة افرايدية أجريت في غامبيا كيف يمكن للشراكات على الصعيد المحلي بين القطاع الخاص، والحكومة، والمنتجين الفقراء أن تزيد الدخل في القطاع غير النظامي في المنتجعات السياحية بصورة ملحوظة. وأوضحت دراسة افرايدية أخرى أجريت في جنوب أفريقيا كيف أن السياسات الحكومية يمكن أن تشجع القطاع الخاص على اعتماد ممارسات تخفيف حدة الفقر ورصد النتائج والإبلاغ عنها. ويجري حالياً تأسيس روابط سياحية على مستوى المجتمعات المحلية في الوجهات السياحية الرئيسية في أفريقيا، مثل ناميبيا وأوغندا. (19-08-05 http://www.icrtourism.org/propoor.html).

69- وقد بدأ تأسيس مشروع أدوات ونصائح للسياحة التي تعمل لمصلحة الفقراء في جنوب أفريقيا. (http://www.responsibletourismpartnership.org/19-08-05) والمركز الدولي للسياحة المسؤولة، وهو مركز للتعليم العالي مخصص للتدريب والبحوث، مقره جامعة غرينتش، هو أحد هذه المنظمات التي تروج للسياحة المستدامة في أفريقيا. وللمعهد الآن منظمات شقيقة في غامبيا وجنوب أفريقيا. (http://www.icrtourism.org/19-08-05).

4-4 الطاقة

70- تدعو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ البلدان إلى تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الحصة العالمية من مصادر الطاقة المتجددة، وإلى تحسين الحصول على خدمات وموارد للطاقة يمكن الوثوق بها، وقليلة التكاليف، واقتصادية، ومقبولة اجتماعياً، ومعقولة بيئياً؛ وإلى إزالة اختلالات السوق؛ وإلى إنشاء برامج محلية لزيادة فعالية الطاقة، وتعجيل تطوير ونشر تقنيات فعالية الطاقة والمحافظة عليها.

71- تتمتع أفريقيا بقدر جيد نسبياً من موارد الطاقة. ففي عام 2004، بلغت احتياطياتها المؤكدة من النفط والغاز والفحم نسبة 9.4 و7.9 و5.54 في المائة على التوالي من مجموع الاحتياطي العالمي الكلي¹⁷. وتبلغ امكانات القارة في مجال الطاقة المائية 13 في المائة من المجموع العالمي. ومع ذلك، لا تستهلك أفريقيا سوى 5.5 في المائة من الطاقة العالمية، على الرغم من أن عدد سكانها يبلغ 31.1 من مجموع سكان العالم، ولا تنتج سوى 3.1 في المائة من كهرباء العالم. ويبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة 0.5 طن من المكافئ النفطي وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1.2، مما يجعل أفريقيا في مؤخرة جميع القارات من حيث استهلاك الطاقة.

72- ويشكل إنتاج الطاقة الحديثة واستهلاكها بقدر محدود عائقاً كبيراً أمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. فالصناعة والأنشطة الإنتاجية (الزراعة والتجارة) تتطلب أشكالاً متنوعة من الطاقة لتشغيل الماكينات، وعمليات تحويل الطاقة، وحفظ السلع القابلة للتلف، وتأمين النقل، الخ. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فإن المستويات العالية من الدخل للفرد تكون في الاتجاه العام مرتبطة

73- استجاب المجتمعان الدولي والأفريقي لتحديات الطاقة باتخاذ عدد من التدابير. ويمكن تسليط الضوء على المبادرات القليلة التالية: (1) لزيادة فرص الحصول على الطاقة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة هناك مبادرة مؤئل الأمم المتحدة "النهوض بالطاقة"؛ و"برنامج بناء القدرات والاستثمار في نظم الطاقة المائية الصغيرة والمصغرة" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الطاقة والبيئة للبلدان الناطقة بالفرنسية في 11 بلداً أفريقياً، وفي إطار شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج اليونيدو للاستخدام المنتج للطاقة؛ ومشروع برنامج الأمم المتحدة المسمى "المشروع الأفريقي لتنمية الطاقة الريفية"؛ "البرنامج الإقليمي للكهربة الريفية" الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (2) لتغيير أنماط إنتاج واستهلاك لطاقة، مثل برنامج مؤئل الأمم المتحدة "شبكة العمل للنقل المستدام لأفريقيا"، و"نظام منظمة الأغذية والزراعة "معلومات الطاقة الخشبية"، وتطوير الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو واليونيدو؛ (3) لتنمية القدرات والدعوة في البلدان الأفريقية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرها)؛ (4) من أجل الاستثمار في مجال الطاقة بقيادة مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدم الدعم التقني والمالي للجهات الفاعلة الإقليمية مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي/ نيباد لتطوير الهياكل الأساسية لإنتاج الطاقة، والتجارة في الطاقة فيما بين البلدان الأفريقية، والأسواق الإقليمية للطاقة، مع إنشاء مجتمعات إقليمية للطاقة والبدء في إجراء دراسات جدوى لمشاريع خطوط أنابيب الغاز والنظ.

5-4 التعدين

74- تدعو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ جميع الدول لتعزيز مساهمة القطاع الصناعي، وخاصة التعدين والمعادن والفلزات، في التنمية المستدامة لأفريقيا، عن طريق دعم وضع أطر تنظيمية وإدارية فعالة وشفافة، والمشاركة التي تضيف قيمة مضافة والواسعة النطاق، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وإتاحة المزيد من الفرص للوصول إلى الأسواق بغرض تهيئة بيئة جاذبة وداعمة للاستثمار.

75- واتساقاً مع ما سبق ذكره، أسس الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن تنمية الموارد المعدنية "الشراكة الأفريقية للتعدين" في آذار/مارس 2002، كمنهاج لتنفيذ الفصل الخاص بالتعدين في مبادرة نيباد، وتهدف الشراكة، بوصفها منتدى وزارياً رفيع المستوى، إلى التأثير في خطة التعدين في أفريقيا، بغرض تحقيق التنمية المستدامة. وتنفذ المبادرة حالياً مشاريع في مجال تجديد الخامات، والتعدين الحرفي والصغير النطاق، وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي، والمشاركة الشعبية المحلية في مشاريع التعدين. وحدث تطور ملفت للنظر في تنفيذ معظم المشاريع. وعلاوة على ذلك، تطورت الشراكة الأفريقية للتعدين إلى محفل للبلدان الأفريقية لمناقشة القضايا الناشئة التي تهم أفريقيا واتخاذ مواقف موحدة بشأنها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك موقف الشراكة من الأنظمة الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن المواد الكيميائية: تسجيل وتقييم وترخيص المواد الكيميائية التي يمكن أن يكون لها آثار اجتماعية واقتصادية ضارة على البلدان الأفريقية التي تعتمد على المعادن. ولا زالت المفاوضات جارية.

76- وكان لإنشاء " مبادرة دور المجتمعات المحلية في التعدين الصغير النطاق لأفريقيا " في عام 2005 نفس القدر من الأهمية بالنسبة لجهود أفريقيا الرامية إلى تنفيذ الفصل الخاص بالتعدين في مبادرة نيباد. وستمثل هذه المبادرة، بفضل الشراكة مع المبادرة العالمية الخاصة بدور المجتمعات المحلية في التعدين الصغير النطاق، قناة وقاعدة رئيسيتين لوضع برامج قطرية مهمة و مملوكة محلياً، وستؤثر على الخطة الدولية، استناداً إلى التجارب الأفريقية. وستساعد مبادرة دور المجتمعات المحلية في التعدين الصغير النطاق لأفريقيا في تنفيذ برامج وأنشطة التعدين الصغيرة النطاق على أرض الواقع. وتمثل شبكة التعدين الأفريقية، التي أنشئت رسمياً في عام 2005، مبادرة هامة أخرى لتسهيل تبادل المعلومات في مجال تنمية الموارد المعدنية، الأمر الذي يشكل أحد الأهداف الرئيسية لمبادرة نيباد. وما برح مركز تنمية الموارد المعدنية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وهو مؤسسة دون إقليمية ترعاها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومقرها دار السلام، في تنزانيا، يضطلع بدور هام في تسهيل التدريب والبحوث والتنمية في مجال تطبيقات المعادن الصناعية، وتوفير خدمات تحليل المعلومات وتقديم الاستشارات في مجال تحديد المعادن والتقييم البيئي دعماً لمبادرة نيباد.

6-4 المسؤولية الاجتماعية للشركات

77- تدعو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمساءلة للشركات .

78- وقد أنشئ المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة بغرض الاضطلاع بدور قيادي في مجال الأعمال التجارية، ودور حفاز للتغيير نحو التنمية المستدامة، ولتعزيز دور الكفاءة الإيكولوجية، والابتكار، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وللمجلس شركات أعضاء في الجزائر وجنوب أفريقيا. وله أيضاً اتصالات بشبكات إقليمية في خمسة بلدان أفريقية هي مصر، والجزائر، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وموزامبيق (2005/8/20). وبدأ الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة الاتفاق العالمي في المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 1999 في دافوس. وحتى الآن، تم تأسيس شبكات في نحو 10 بلدان أفريقية (20-08-05, <http://www.unglobalcompact.org>).

79- وفي السياق الأفريقي، بفضل المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات أن تعالج قضايا تمس الحياة اليومية للأفريقيين، من خلال بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، ودعم الجماعات المحلية، وحماية وتعزيز البيئة والرعاية الصحية والتعليم، وعلى الأخص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. (17-08-05 <http://www.uneptie.org/pc/sustain/10year/regional.htm>). و"المعهد الأفريقي للمواطنة المؤسسية" منظمة غير حكومية تعزز النمو والقدرة التنافسية بطريقة مسؤولة في أفريقيا. وأنشأ المعهد عدداً من المنتديات والمراكز التي تهدف إلى ضمان أن تتبنى الشركات الأفريقية والأجنبية العاملة في أفريقيا ممارسات مستدامة. ومنتدى الاستدامة الأفريقي، وهو إحدى هيئات المعهد، عضو في مجموعة نيباد للأعمال التجارية 20-08-05, <http://www.aiccafrica.com/>. وقد وجهت الدعوة للمعهد الدولي للتنمية المستدامة ليكون عضواً في الفريق الاستشاري الاستراتيجي المعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التابع للمنظمة الدولية للمعايير. ويعتبر المعهد الأفريقي للمواطنة المؤسسية من المنظمات غير الحكومية الرائدة على مستوى العالم في إسداء المشورة للمعهد العالمي للتنمية المستدامة. (20-08-05, <http://www.iisd.org/standards/csr.asp>).

5- وسائل التنفيذ

80- على الرغم من اعتراف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين تقع على عاتق الحكومات، فضخامة الموارد المالية الإضافية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة تقتضي الدعوة إلى التعاون الدولي والمساعدة أيضاً لدعم الدول النامية بغية تحقيق أهدافها الرامية إلى تحقيق بالتنمية المستدامة.

1-5 النمو

81- يقدر أن الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ارتفع من 3.5 في المائة في عام 2000 إلى 4.3 في المائة في عام 2001. بيد أنه كان هناك تفاوتاً كبيراً بين المناطق دون الإقليمية، حيث حققت شمال أفريقيا أعلى نسبة نمو (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2005). وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6 في المائة في عام 2004، مقابل 4.3 في المائة في 2003 و3.2 في 2002. ومع أن منطقة شمال أفريقيا كانت هي مصدر ارتفاع النمو خلال الفترة 2002-2003، فإن الزيادة في الفترة بين 2003-2004 تعزى إلى تحسن في أداء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشهدت وسط أفريقيا أعلى معدل نمو في عام 2004، تليها شرق أفريقيا، ثم شمال أفريقيا وغرب أفريقيا ثم الجنوب الأفريقي. ويمثل الأداء الإيجابي في النمو لأفريقيا في عام 2004 اتجاهًا تصاعدياً منذ عام 1998. وللأسف، لم تنمخض عن هذا النمو حتى الآن زيادة في فرص العمل أو تخفيف لحدة الفقر (نفس المصدر).

82- ومع ذلك أشار تقرير التنمية الأفريقي الذي يصدره مصرف التنمية الأفريقي إلى أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه صعوبات في المحافظة على معدلات نمو عالية، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في معدلات النمو من عام لآخر. وتشير دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى انخفاض الاستثمار في أفريقيا بشكل عام. فالاستثمار لا يكاد يتجاوز نسبة 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2002. ويُعزى انخفاض مستوى الاستثمار جزئياً إلى تدني معدل الادخار في المنطقة. فقد بلغ معدل ادخار أفريقيا في المتوسط 21.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2002. وهذا المستوى المنخفض بالادخار المحلي يعمق الاعتماد على المعونات الخارجية، ويجعل البلدان الأفريقية عرضة للتأثر بتذبذب تدفقات العون الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية.

2-5 العون الإنمائي الرسمي

83- في ريودي جانيرو، أعادت بعض البلدان النامية تأكيد التزامها ببلوغ الهدف المتمثل في تخصيص 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام 2002 لم تحقق سوى خمسة بلدان ذلك الهدف، هي الدانمرك والسويد وهولندا ولكسمبرغ والنرويج. وحققت نفس البلدان هدف تخصيص 0.2 في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2004). وفي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، تعهدت الدول الصناعية بزيادة كمية ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا.

84- وبدأ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في الانتعاش، بعد انخفاض استمر خلال معظم التسعينات، حيث ارتفع مجموعه من 15.7 بليون دولار أمريكي في عام 2001 إلى 21.2 بليون دولار أمريكي في 2002، و26.3 بليون أمريكي في 2003 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2005^a). ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تقدم معظم المساعدة الإنمائية الرسمية ككل فحسب، بل تقدم أيضاً جزءاً كبيراً من المساعدة الإنمائية لأفريقيا على وجه الخصوص. وفيما يتصل بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، فإن البلدان الخمسة المذكورة آنفاً احتلت المواقع القيادية في التبرعات خلال الفترة 2001 - 2003 (نفس المصدر). ولوحظ أن نيباد خطت خطوات كبيرة نحو إشراك المجتمع في المساعدة الإنمائية الرسمية (أمانة نيباد، 2004^a). ولكن حسب التقديرات الواردة في التقرير الاقتصادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2004^b كان هناك عجز سنوي يبلغ 20-25 بليون دولار أمريكي في الموارد التي تحتاجها البلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

3-5 الإستثمار الأجنبي المباشر

85- الإستثمار المباشر الأجنبي هو أهم مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية. غير أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تركزت بصفة أساسية على قطاعات الموارد الطبيعية، وظلت منخفضة مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. وانخفض نصيب أفريقيا من الإستثمار الأجنبي المباشر من 25 في المائة في بداية السبعينات إلى مجرد 5 في المائة في عام 2000. ويركز الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة على البلدان الأغنى في القارة مهمشاً بذلك الغالبية العظمى للبلدان الأفريقية الفقيرة. وانخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من 19 بليون دولار أمريكي في عام 2001 إلى 11 بليون دولار في عام 2002. وحدث هذا الانخفاض في وقت اتسمت فيه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بالركود، غير أن العوامل المحلية كانت أيضاً عاملاً مساهماً في هذا الركود. وسجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة زيادة طفيفة في عام 2003، حيث بلغت 14 بليون دولار أمريكي، أي أن نصيب المنطقة منها بلغ 2 في المائة (مصرف التنمية الأفريقي 2004)، (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^b 2004). ومن المتوقع أن تزيد هذه التدفقات لتبلغ 20 بليون دولار في عام 2004 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^a 2005).

86- وكانت البلدان المنتجة للنفط، وبصفة خاصة الجزائر، وأنغولا، وتشاد، ونيجيريا، هي المستفيدة الرئيسية من الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2003 غير أنه لوحظ أن البلدان الأكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر هي البلدان ذات الأسواق الكبيرة مثل جنوب أفريقيا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، والبلدان التي عالجت معوقات الإستثمار عن طريق تحسين بيئة الأعمال التجارية مثل إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وغانا، وموريشيوس، وموزامبيق (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^a 2004). وما برحت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات بصورة عامة، وإلى القطاعات الفرعية مثل الكهرباء، وتجارة الجملة والتجزئة بصفة خاصة ترتفع في السنوات الأخيرة منبهة بذلك هيمنة الصناعات الاستخراجية. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^a 2005).

4-5 الديون

87- مازال العديد من البلدان الأفريقية يزرح تحت عبء الديون الثقيلة. وتعتبر ديون أفريقيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أكبر حجماً من ديون أي منطقة نامية أخرى في العالم. واستخدمت نسبة كبيرة من إيرادات صادرات أفريقيا لسداد الديون، ومن ثم، أصبحت القارة تزرح تحت عبء ثقل من الديون، الأمر الذي كرس إنتشار الفقر، وساهم في تدهور البيئة، فضلاً عن عدم قدرة البلدان الأفريقية على تنفيذ اتفاقات التنمية المستدامة. ومع ذلك، فقد لوحظ تحول إيجابي في عام 2001. فبعد أن زادت الديون الكلية لأفريقيا من 163 بليون دولار أمريكي في عام 1982 إلى 309 بليون دولار في عام 1998، إنخفضت هذه الديون من 305 بليون دولار في عام 2001 إلى 297 بليون دولار في عام 2003. ولذلك، إتخذ عبء الديون وخدمتها إتجاهاً تنازلياً منذ عام 2001 (مصرف التنمية الأفريقي، 2004). غير أن هذا ليس كافياً لتخليص أفريقيا من هاجس الدين.

88- كانت تعتبر المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ثم بعد ذلك النسخة المحسنة منها بمثابة الحل الذي يمثل المخرج الدائم من مشاكل ديون أفريقيا. ولكن الآن يبدو أن هناك توافق آراء ناشئ مفاده أن العديد من البلدان الأفريقية مازالت تعاني من هاجس الدين على الرغم من المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومختلف الإجراءات التي اتخذت في إطار نادي باريس (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2004). وتعتبر دعوة اللجنة الخاصة بأفريقيا، وتعرف أيضاً بلجنة بلير، لإقامة شراكة بين أفريقيا ودول العالم المتقدمة النمو تأخذ في الإعتبار على نحو كامل التنوع في أفريقيا وظروفها الخاصة أنسب الحلول في هذا الشأن (اللجنة الخاصة بأفريقيا، 2005). فالغاء ديون 14 بلداً أفريقياً من جانب وزراء المالية في مجموعة ال-8 مسألة تلقى كل الترحيب. ومع ذلك، فهناك دعوة ملحة لإلغاء ديون جميع البلدان الأفريقية المثقلة بالديون. (10-08-05 , www.bendingthearc.com).

5-5 العولمة والتجارة

89- تمثل العولمة تحديات جديدة وكبيرة أمام أفريقيا. فعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي تتيحها العولمة، لاتزال فوائدها غير محسوسة بالنسبة لأفريقيا. وساهمت شروط التجارة الدولية غير العادلة بقدر كبير في معدلات النمو المنخفضة للإقتصاد الأفريقي. ولاتزال شروط التبادل التجاري غير مواتية، وما برحت أسعار السلع الأساسية تأخذ إتجاهاً تنازلياً في معظم الأوقات. وما زال نظام الإعانات الزراعية الذي

90- وانتعشت آمال أفريقيا بسبب خطة التجارة والتنمية التي تم الإتفاق عليها في الدوحة في عام 2001 ، غير أن إخفاق محادثات كانكون في عام 2003 أبطأت عملية التنفيذ. ومع ذلك، لاتزال الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تسعى حالياً إلى بعث روح جديدة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، كما أن الإتحاد الأوروبي، أكبر شركاء أفريقيا التجاريين، يتفاوض في الوقت الحالي بشأن إتفاقات شراكة اقتصادية جديدة. وقد بعث ذلك الأمل مجدداً في خطة الدوحة للتجارة والتنمية (ECA Division News-http//www.uneca.org/trid 23 -11- 2004). وقد جنت أفريقيا بعض المكاسب من خطط الأفضليات التجارية مثل نظام الأفضليات المعمم، وإتفاقات كوتونو، وإتفاق الإتحاد الأوروبي بشأن "كل شئ ما عدا الأسلحة"، وقانون الولايات المتحدة للنمو والفرص في أفريقيا، غير أن هذه المكاسب لا يمكن أن تكون بديلة للفوائد التي يمكن أن تجنيها أفريقيا من النظام التجاري المتعدد الأطراف العادل.

91- وقد أنشئ المركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تموز/يوليه 2003 بوصفه محركاً لزيادة نفوذ البلدان الأفريقية في ساحة التجارة الدولية. وساهم المركز بقدر كبير في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف التي أجرتها أفريقيا. كما ساهم في إيجاد توافق آراء بشأن مواقف أفريقية يمكن الدفاع عنها في مجال قضايا تجارية رئيسية، وقدم العديد من الدراسات التقنية التي أثرت عملية وضع السياسات. ونظمت شعبة التجارة والتكامل الإقليمي، والمركز الأفريقي للسياسات التجارية اجتماعاً قارياً بشأن إتفاقات الشراكة الاقتصادية في كينيا في أيلول/سبتمبر 2005. وستنظم الشعبة والمركز أيضاً اجتماعاً تفكيرياً رفيع المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 لمساعدة البلدان الأفريقية على الاستعداد لمؤتمر القمة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع انعقاده في كانون الأول/ديسمبر في هونغ كونغ (TRIDNews April/May,2005) .

6-5 نقل التكنولوجيا

92- تدعو خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) البلدان إلى العمل على تعزيز وتيسير وتمويل، حسب الإقتضاء، فرص الحصول على التكنولوجيا السلمية بينياً والخبرات اللازمة لتطبيقها، وتنميتها ونقلها ونشرها بشروط ميسرة في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية.

93- ولدى أفريقيا إمكانية تجنب التصنيع المدمر للبيئة عن طريق نقل التكنولوجيا النظيفة. غير أن العديد من البلدان الأفريقية التي لايتوفر لها سوى رأس مال محدود للإستثمار ، لاتزال تستخدم التكنولوجيات الأقدم والأرخص والأقل كفاءة. والسبب في ذلك إما لأن فرص حصولها على التكنولوجيات السلمية بينياً ربما تكون محدودة جداً، نظراً لأن هذه التكنولوجيات محمية من جانب الشركات التي طورتها ، وإما بسبب الإفتقار إلى المعلومات.

94- ومن أجل زيادة فرص حصول البلدان الأفريقية على التكنولوجيات الأنظف، ساعدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وكينيا، والمغرب، وموزامبيق. وعلى الرغم من ذلك، فالكثير من الصناعات لاتزال غير مدركة لفوائد الإنتاج الأنظف. فالتشريعات وآليات الإنفاذ لفرض الإنتاج الأنظف، أو تشجيعه غالباً ما تكون ضعيفة أو غير موجودة (http://www.unep.org/pc/sustain/10year/regional.htm, 17- 08- 2005). ويعتبر مشروع " المعلومات من أجل نقل تكنولوجيا المناخ" من الجهود الرامية إلى تيسير فرص حصول أصحاب المصلحة الأفريقيين على موارد تغيير المناخ المتاحة والمستكملة. والعنصر الأخر للمشروع هو إنشاء شبكة أفريقية للإنتاج الأنظف في نهاية المطاف من أجل تقاسم وتبادل البيانات المباشرة بشأن الإنتاج، ومنع التلوث، ونقل التكنولوجيا من قطاع الصناعة. وأنشئت حتى الآن شبكات في أربعة بلدان. (http://www.enda.sn/energie/climat/main.htm, 20 -08- 2005) .

95- ويساور المناطق النامية القلق، وبصفة خاصة أفريقيا، بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وربما تقضي حقوق الملكية الفكرية المعززة إلى دفع المزيد من الإتوات التي يطالب بها محتكرو التكنولوجيا (http://www.twinside.org.sg/title/trips10-cn.htm,20-08-05). ولهذا السبب، فقد قرر مجلس منظمة التجارة العالمية المعني بهذا الإتفاق في

96- ولا تزال فرص حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودة ، وما زالت الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو واسعة، كما أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا تتخلفان عن الركب. ويعتبر تضيق هذه الفجوة الرقمية من المهام الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات. وانهقد المؤتمر الأفريقي الإقليمي التحضيري للمرحلة الثانية في أكرا في شباط/فبراير 2005 لإعداد أفريقيا للمشاركة الفعالة في المرحلة الثانية لهذا المؤتمر من أجل ضمان شراكة رقمية استراتيجية متكافئة تساعد على تعزيز النمو الإقتصادي والتنمية البشرية في القارة. (<http://www.wsisaccra2005.gov.gh/>, 20-08-05).

97- ويعتبر مركز تكنولوجيا المعلومات في أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا من المبادرات المهمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. فالمركز هو معرض تعليمي يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويهدف إلى تعريف صانعي السياسات الأفريقيين بقيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في أفريقيا. (http://www.uneca.org/eca_programmes/it_for_development/default.htm, 20-08-05). ويأتي علي رأس أولويات نيباد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي بلغت مرحلة التنفيذ مشروع المدرسة الإلكترونية، وإرساء كابل ألياف ضوئية في البحر في الساحل الشرقي لأفريقيا. علاوة على ذلك، ما برحت نيباد تعزز إطاراً للحكومة الإلكترونية يشمل قطاع الخدمة العامة، ولجان الانتخابات، والحكومات المحلية (نوكلو، ول، 2005).

5-7 النوع الثاني من مبادرات الشراكة

98- يهيئ النوع الثاني من مبادرات الشراكة فرصاً إضافية للبلدان. وإدراكاً لضرورة تهيئة البيئة الملائمة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فقد أعتبر أن وضع نماذج ابتكارية للشراكات بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني ككل يمكن أن يضيق الفجوة بين السياسات والممارسة. وتشمل مبادرات الشراكة التي تركز بصفة خاصة على أفريقيا ما يلي: رصد الأرض من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أفريقيا، و NetMark Plus - وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص لمنع إنتشار الملاريا بصورة مستدامة، ومبادرة صندوق دلتا النيجر؛ ومبادرة حوض النيل؛ ومشاريع إرث الطاقة الأفريقية (التي بدأها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)؛ والتحالف من أجل الطاقة الريفية في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، إقترح الهيئة العامة الليبية للبيئة مبادرة الإتحاد الأفريقي لتعزيز وتطوير جدول أعمال القرن 21 في أفريقيا. ويوجد المزيد من المعلومات بشأن هذه المبادرات الخاصة بالشراكة وغيرها من المبادرات على موقع قاعدة بيانات شعبة التنمية المستدامة للشراكات وهو: www.un.org/esa/sustdev/partnerships.

99- وشرعت بعض البلدان الأفريقية في إتخاذ إجراءات من أجل الإستفادة من إتفاقات الشراكات القائمة حتى الآن. وتشمل المبادرات في هذا الشأن زيادة الوعي، وتقاسم المعلومات، وبناء القدرات، وإعداد وثائق الإستراتيجيات والإستجابة ذات الصلة، ووضعها على مواقع الشبكة الإلكترونية، والحوار مع الشركاء، بمن فيهم مجتمع المانحين. وأشار تقرير المجلس الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا إلى بعض المبادرات التي تستحق الثناء بصفة خاصة والتي إتخذتها جنوب أفريقيا، وهي: تقديم الدعم للأعمال التجارية عن طريق الخزانة الوطنية للشراكات في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وإنشاء مدخل شراكة، ووضع إطار واضح لرصد الشراكات، وتقييمها، والإبلاغ بشأنها؛ وتلبية احتياجات الشركاء المحليين في مجال بناء القدرات.

100- وعلى الرغم مما سبق ذكره، تشير الإجابات على إستبيان المجلس الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا إلى أن معظم البلدان إما كانت غير مدركة للمبادرات الخاصة بهذه الشراكات ، وإما ما زال يتعين عليها أن تستوعب محلياً فوائد هذه المبادرات وما تهيأه من فرص إضافية.

6- الإطار المؤسسي والإستراتيجي للتنمية المستدامة

101- أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوصفها هيئة رفيعة المستوى مسؤولة عن تنسيق المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وأوصى المؤتمر أيضاً بوضع ترتيبات مؤسسية على الصعد الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية، والمحلية. ودعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى تعزيز هذه الترتيبات المؤسسية. ويدرك أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة

1-6 الإطار المؤسسي

102- ينبغي الربط المحكم بين كيانات تنسيق التنمية المستدامة على جميع المستويات (العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية)، كما ينبغي النظر إليها بوصفها كيانات تدعم بعضها بعضاً. وفي سياق تعزيز الأنشطة الرامية إلى تنظيم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بحثت اللجان الإقليمية دورها المحتمل في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. ومن المسلم به أنه نظراً لموقع اللجان الإقليمية على الصعيد الإقليمي، فمن الممكن أن تساعد في سد الفجوة بين الاتفاقات العالمية للتنمية المستدامة والأولويات والشواغل الوطنية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2002، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2005^b). ويعتبر أيضاً التنفيذ على المستوى المحلي مسألة مهمة. ويمكن أن تساعد تجارب التنفيذ على هذا المستوى في إثراء عمليتي وضع السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني.

103- وفي إطار الولاية الممنوحة لها، أدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومازالت تؤدي دوراً مهماً في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في المنطقة. وفي عام 1997، أنشأ الوزراء المسؤولون عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط في أفريقيا لجنة التنمية المستدامة التي تُعرف الآن باسم اللجنة الإفريقية للتنمية المستدامة. ومنذ ذلك الوقت، اتخذ عدد من تدابير الدعم المؤسسية على المستوى الوزاري، وعلى مستوى لجنة التنمية المستدامة، وأيضاً على مستوى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمساعدتها في الاستجابة بقدر كاف لمتطلبات هذه الولاية. وفي الاجتماع الثالث للجنة الإفريقية للتنمية المستدامة الذي انعقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر 2003، أثبتت ضرورة الإبلاغ الوطني الفعال. وفي هذا الشأن، كان هناك إتفاق بأن الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم بإبلاغ اللجنة الإفريقية للتنمية المستدامة بشأن القضايا ذات الصلة بالتنفيذ على الصعيد الوطني. وبناءً على ذلك، دعت اللجنة الاقتصادية الدولية الأعضاء إلى تقديم تقارير مرحلية بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. والبلد الوحيد الذي قدم تقريره المرحلي هو السودان.

104- وأكملت اللجنة الاقتصادية مؤخراً دراسة عن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في الدول الأعضاء. وأجريت الدراسة بين عامي 2003 و 2004، وشملت 37 بلداً في أفريقيا. وقدم استبيان استقصائي معلومات عن 23 بلداً²⁰ (البلدان التي خضعت للدراسات الاستقصائية)، بينما قدم استعراض نظري المعلومات عن 14 بلداً آخر²¹ (البلدان التي لم تخضع لدراسات استقصائية). فضلاً عن المعلومات الإضافية عن البلدان التي خضعت لدراسات استقصائية. وخلصت الدراسة إلى أن البلدان الإفريقية أحرزت درجات متفاوتة بعض التقدم فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات، ووضع الأدوات وإجراء العمليات الضرورية لتيسير تنفيذ برنامج التنمية المستدامة. غير أن هذه المؤسسات لا تؤدي بالقدر الكافي دور المجالس الوطنية للتنمية المستدامة. وما زال ينبغي عمل الكثير لتعزيزها، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على التحيز البيئي، ومعالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة شاملة ومتكاملة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2005^b).

105- وتدعم هيئات إقليمية ودون إقليمية كثيرة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد الإقليمي، البلدان الإفريقية في تنفيذها لبرنامج التنمية المستدامة، وبشكل خاص مفوضية الإتحاد الإفريقي، ومصرف التنمية الإفريقي. وأجرى الإتحاد الإفريقي تغييرات رئيسية في طريقة تسويته للصراعات، وإدارة بناء السلام في البلدان التي مزقتها الحروب والصراعات. وقد عززت أجهزة الإتحاد الرئيسية من حيث ولايتها، وميزانيتها، وقيادتها (نكوهو، ول 2005).

106- وأنشئت الأمانة العامة لنيياد لتنسيق تنفيذ هذه الخطة الإنمائية الإقليمية. وبفضل الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين، وضعت الأمانة خطط عمل في المجالات الرئيسية.

²⁰ إثيوبيا، وبنين، وبوتسوانا، وتنزانيا، والجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي وسوازيلند، وسيشيل، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وليسوتو، ومصر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

²¹ أوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وغينيا بيساو، ومدغشقر، وموريتانيا، والنيجر.

(2004^b).

107- وأصبحت منظمات المجتمع المدني بمرور السنين أكثر مشاركة في قضايا التنمية المستدامة . فقد أصبحت عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة درساً قيماً لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية بشأن ضرورة أن تصبح أفضل تنظيماً لتتمكن من المضي قدماً ببرنامج القارة (الأمانة العامة لشبكة حماية البيئة والتنمية المستدامة في أفريقيا/مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/المجتمع المدني، 2003). وأثبت منتدى المجتمع المدني الأفريقي للتنمية المستدامة الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2003 أنه شريك ذو قيمة في تحديد احتياجات أفريقيا، وتمهيد السبيل لتحقيق التنمية المستدامة في القارة.

2-6 السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة

108- كشفت الدراسة عن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة أن البلدان الأفريقية انتهجت مجموعات مختلفة من السياسات ، والاستراتيجيات ، والخطط لمعالجة قضايا التنمية المستدامة. وتنوع هذه المجموعات هو دليل على اختلاف فهم البلدان للتنمية المستدامة. وتشمل السياسات والاستراتيجيات ، والخطط التي ذكرتها البلدان التي خضعت للدراسة الاستقصائية تلك التي تعالج التنمية الوطنية والريفية (رؤية 2020؛ وخطط التنمية الوطنية والريفية)؛ والفقر، (بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر)؛ والبيئة ؛ والموارد الطبيعية؛ والزراعة ؛ والقضايا الاجتماعية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والتنمية المستدامة بمعناها الواسع (الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة). ومما يشجع ملاحظة أن 75 في المائة من البلدان التي اعتمدت ورقات استراتيجية الحد من الفقر قد أدرجت هذه الورقات في استراتيجياتها للتنمية المستدامة، وأن مبادئ وشواغل التنمية المستدامة ما برحت تدرج في خطط التنمية الوطنية. ونقحت بعض البلدان سياساتها لتأخذ في الاعتبار مبادئ الاستدامة ، والمشاركة، والكفاءة، فضلاً عن مبادئ التنمية المتكاملة والمتسقة.

109- وأدرجت معظم البلدان، أو هي بصدد إدراج الإتفاقات العالمية في مختلف خططها للتنمية الوطنية و/أو استراتيجياتها القطاعية. ونظمت جنوب أفريقيا، وليسوتو، وكينيا، وغانا، وزمبابوي، ومصر، والكاميرون، أو هي بصدد تنظيم مشاورات وطنية في هذا الشأن. وأفضت بعض هذه المشاورات إلى وضع خرائط طريق واستراتيجيات استجابة لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأظهر الاستعراض النظري أن جميع البلدان الأربعة عشر التي لم تخضع لدراسات استقصائية اعتمدت العديد من السياسات، والاستراتيجيات، والخطط الوطنية في مختلف قطاعات الاقتصاد. واعتمدت كل من أوغندا ورواندا رؤية وطنية. واعتمدت موريتانيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وتوغو، ورواندا، ومدغشقر، سياسات وبرامج للتخفيف من وطأة الفقر/القضاء على الفقر، بينما لاتزال سان تومي وبرنسيبي، وبوروندي في مراحل مختلفة من إعداد هذه السياسات والبرامج. وتنوي بوروندي معالجة مشكلة التخفيف من وطأة الفقر في إطار التنمية المستدامة. أما بوركينا فاسو فهي بصدد تنقيح ورقتها لاستراتيجية الحد من الفقر لتدرج فيها نهجاً أكثر شمولية وتكاملاً يساعد على وضع إطار لاستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة. واعتمدت كل من النيجر وتونس بالفعل استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

22 إتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والإتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا.

7- القيود والتحديات

- 110- برزت في الأجزاء السابقة قيود وتحديات كثيرة أمام تنفيذ إتفاقات التنمية المستدامة. ويقدم هذا الجزء المزيد من هذه القيود والتحديات، كما يقدم مؤشرات محددة للقيود والتحديات التي وردت في التقرير عن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا. وبينما يتصل بعض هذه القيود والتحديات بالمؤسسات والعمليات، يشير البعض الآخر إلى ضعف الإدارة الإقتصادية والحكم السياسي، فضلاً عن العوامل الخارجية. وتختلف الأهمية النسبية لكل واحد من هذه القيود والتحديات من بلد لآخر. وتشمل ما يلي:
- ضعف القدرات والكفاءات المؤسسية (البشرية، والمالية، والموارد المادية)؛
 - تداخل وتعارض الولايات والتشريعات على نحو يفضي إلى إزدواجية الجهود، والتنافس بين المؤسسات؛
 - ضعف التنسيق، وتدني مستوى التعاون فيما بين المؤسسات والمجموعات التي تتعامل مع قضايا التنمية المستدامة؛
 - إنخفاض مستوى الوعي بشأن قضايا التنمية المستدامة، وعدم إعطائها حقها من التقدير؛
 - القصور في إدماج الأبعاد الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة في السياسات، والخطط، والبرامج؛
 - الفقر، والضغط السكاني، وعدم الأمن الغذائي؛
 - عدم وجود فرص كافية للحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً؛
 - الحروب الأهلية، وعدم الإستقرار السياسي، وما ينجم عنهما من إهدار للموارد وهجرات جماعية تفضي إلى نزوح ذوي الكفاءات، والقضاء على ما تحقق من مكتسبات؛
 - معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الضعيفة، وقلة حرية التعبير؛
 - القصور في إنتهاج الديمقراطية واللامركزية فيما يتعلق بتوزيع السلطات والموارد؛
 - الضعف أمام تغير المناخ والكوارث الطبيعية، فضلاً عن الصدمات الخارجية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الصغيرة الأخرى؛
 - عبء الدين الذي لا يمكن تحمله؛
 - تهميش أفريقيا في عملية العولمة.

8- الدروس المستفادة

111- تتسم إدارة السلام، والأمن، والإقتصاد، والسياسة بأهمية كبيرة للنجاح في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة. فالموارد التي كان ينبغي استخدامها في تنفيذ برامج التنمية المستدامة وجهت لتمويل الصراعات. فقد كان هناك تشتت وهجرة بصورة جماعية للمواطنين النازحين من مناطق الصراع، نجمت عنهما الفوضى، وتفاقمت بسببهما هجرة ذوي الكفاءة. وبسبب الأداء الإقتصادي الضعيف، لم تتمكن البلدان من توفير الموارد الكافية للتنفيذ.

112- والهدف الشامل للتنمية المستدامة في أفريقيا هو التخفيف من وطأة الفقر. فعلى الرغم من التسليم بأن الفساد والجشع هما العاملان الرئيسيان المساهمان في تدهور الموارد الطبيعية، يلاحظ أن استمرار الفقر يساهم أيضاً في تدهور البيئة. ومن جانب آخر، فقد أصبح الفقراء في أفريقيا بسبب إنتشار الفقر والإعتماد المباشر على الموارد الطبيعية أكثر ضعفاً أمام تغير البيئة. ونظراً لما سبق ذكره، وحقيقة أن التنمية الإجتماعية – الإقتصادية في أفريقيا ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالعنصر البشري، والموارد والبيئة، فإن عكس إتجاه الفقر يهيئ فرصة عظيمة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

113- وإذا ما أريد تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وفي الواقع في أي مكان آخر، ينبغي معالجة الأبعاد البيئية، والإجتماعية، والإقتصادية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتوازنة. فقد أعاق التحيز البيئي في معالجة قضايا التنمية المستدامة على صعيد المؤسسات والسياسات والإستراتيجيات التقدم في تنفيذ إتفاقات التنمية المستدامة. فعادة ما تكون الوكالات العاملة في مجال البيئة من بين الوكالات الحكومية الضعيفة، ولذلك، فهي لا تستطيع أن تحقق وحدها النجاح. ولا يمكن تحقيق النجاح دون مشاركة جميع الجهات الفاعلة، ودون أخذ جميع القضايا في الإعتبار بطريقة متكاملة ومتوازنة.

114- تتسم التنمية المستدامة بطبيعة واسعة وشاملة لعدة قطاعات، وتفاعلات معقدة مع العديد من أصحاب المصلحة. ولذلك، فهي تتطلب إنشاء/تعزيز آليات وعمليات تنسيق وتعاون فعالة، فضلاً عن مشاركة أطراف مؤثرة متعددة لضمان معالجة القضايا بطريقة شاملة ومتكاملة. ومن المهم أيضاً القضاء

115- وتعتبر القدرات (المؤسسية، والمالية، والبشرية، والتكنولوجية) عاملاً رئيسياً يعوق تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك ينبغي تعزيز القدرات. وبنفس القدر، فمن المهم أيضاً ترتيب الاحتياجات والإجراءات حسب الأولويات على ضوء القدرات المتاحة لضمان تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً أولاً وعلى نحو ملائم.

116- والإرادة السياسية هي عنصر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب طرقاً جديدة وأفضل لتسيير الأمور. فالتنمية المستدامة تتطلب المساءلة من جانب الحكومات، بما في ذلك، إدارة الموارد وتخصيصها لأغراض التنمية. ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا في وجود الإرادة السياسية لإحداث التغييرات الضرورية، وإتخاذ الإجراءات الملائمة لتعزيز التنمية المستدامة.

117- كما أن التعاون الدولي عامل رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالموارد الجديدة والإضافية المطلوبة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة ضخمة وفوق طاقة البلدان الأفريقية. وفي هذا الشأن، فمن الملائم تقديم المساعدة الإنمائية المناسبة والكافية للبلدان الأفريقية.

المراجع

African Development Bank, 1997. The African Development Report, 1997: A summary.

African Development Bank, 2004. African Development Report, 2004.

BP Energy Statistics 2005; www.bp.com

Draft NCSD- Africa Report, 2004. Institutions, Policies and Participatory Processes for Sustainable Development: An ECA Report.

ECA, 1999: Economic Report on Africa 1999: The Challenge of Poverty Reduction and Sustainability.

ECA, 2001: State of the Environment in Africa.

ECA, 2002: Economic Report on Africa 2002: Tracking Performance and Progress.

ECA, 2003^a. Africa Regional Implementation Review for CSD-12: Report on Water And Sanitation.

ECA, 2003^b. WSSD Outcomes and Regional Implementation in Africa: A Parliamentary Document present at the Third Meeting of the Committee on Sustainable Development, Addis Ababa, Ethiopia, 7-10 October 2003.

ECA/UN- Habitat, 2003. African Regional Implementation Review for the Commission on Sustainable Development (CSD –12) : Report on Human Settlements.

ECA, 2004^a. Regional Ministerial Review Conference on Implementation of the Dakar/Ngor Declaration and the Programme of Action of the International Conference on Population and Development – ICPD at 10, Dakar, Senegal, 7-11 June 2004.

ECA, 2004^b. Economic Report on Africa, 2004. Unlocking Africa's Trade Potential.

ECA/SDD, 2004. Mission Report on the Twelfth Session of the United Nations Commission on Sustainable Development (CSD) 12.

NEPAD Secretariat ,2004^a. NEPAD Dialogue: Focus on Africa Issue 69, 4 November 2004: NEPAD urged to set up Implementation Support Group.

NEPAD Secretariat, 2004^b. New Partnership for Africa's Development Annual Report 2003/2004.

NESDA/WSSD Civil Society Secretariat, 2004. Forum for African Civil Society on Sustainable Development (FACS-SD), Strategy Paper for African CSOs Participation to the Twelfth Session of the United Nations Commission on Sustainable Development (CSD) 12.

OSAA, 2003. Report of The Regional Workshop on Mobilizing Support for The New Partnership For Africa's Development: The Role of the Private Sector and Civil Society

Accra, Ghana, 28 – 30 May 2003.

UNDP, 2004. Human Development Report, 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World.

UNEP, 2002: Africa Environment Outlook: Past, present and future perspectives.

UNEP, 2003. Action Plan of The Environment Initiative of The New Partnership for Africa's Development (NEPAD).

UNIDO Industrial Development Report, 2004, p.31.

United Nations (1992): Earth Summit: Agenda 21; Rio Declaration; Statement of Forest Principles: The final text of agreements negotiated by Governments at the United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), 3-14 June 1992, Rio de Janeiro, Brazil.

United Nations (1997): Nineteenth Special Session – Agenda item 8: Programme for the Further Implementation of Agenda 21.

United Nations, 2003. World Summit on Sustainable Development: Johannesburg, 2002. Political Declaration and Plan of Implementation.

World Bank, 2004. The Poverty Reduction Strategy Initiative An Independent Evaluation of the World Bank's Support Through 2003.

World Bank, World Development Indicators database.

ECOSOC, 2004. Overview of Progress Towards Sustainable Development: A Review of Implementation of Agenda 21, the Programme for the Further Implementation of Agenda 21, and the Johannesburg Plan of Implementation – Advanced unedited copy. For presentation at the Twelfth Session of the Commission on Sustainable Development, 14 to 30 April 2004.

World Bank/ IMF, 2005. Concept Note Joint World Bank and IMF Report on Poverty Reduction Strategy Papers—Progress in Implementation 2005 PRS Review.

FAO, 2004, The State of Food Insecurity in the World 2004 monitoring progress towards the World Food Summit and Millennium Development Goals.

UNAIDS/WHO, 2005. AIDS epidemic update- 2004.

ECA, 2005. Survey of Economic and Social Conditions in Africa, 2004-2005.

UN Millennium Project, 2005^a. A Home in the City. Task Force on Improving the Lives of Slum Dwellers.

UN Millennium Project, 2005^b. *Health, Dignity, and Development: What Will it Take?* Task Force on Water and Sanitation.

UN Millennium Project, 2005^c. Who's Got the Power? Transforming Health Systems for Women and Children. Task Force on Child Health and Maternal Health.

UN Millennium Project 2005^d. Coming to Grips with Malaria in the New Millennium. Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines, Working Group on Malaria.

UN Millennium Project 2005^e. *Investing in strategies to reverse the global incidence of TB.* Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines.

UN Millennium Project 2005^f. Environment and Human Well-being: A Practical Strategy. Summary version of the report of the Task Force on Environmental Sustainability. The Earth Institute at Columbia University, New York, USA.

UNESCO, 2005. Education for All – Global Monitoring Report: Education for All – The Quality Imperative.

UN-HABITAT, 2005. Responding to the challenges of an urbanizing world UN-HABITAT annual report 2005.

UNEP, 2005. Addis Ababa Highlights, Vol. 2, No.8.

ECA, 2003. Africa Regional Implementation Review for CSD-12: Report On Water And Sanitation.

UNEP, 1999 – Enforcement of and Compliance with MEAs: The Experiences of CITES, Montreal Protocol and Basel Convention – Volume 1.

UNEP, 2003 - Synthesis of the 2002 Reports of the Scientific Assessment Panel (SAP). Environmental Effects Assessment Panel (EEAP) Technology and Economic Assessment Panel (TEAP) of the Montreal Protocol.

UNEP, AMCEN, GEF, NEPAD, 2003^a. Development of an Action Plan for the Environment Initiative of NEPAD: Programme Area 5, Combating Climate Change in Africa.

UNEP, AMCEN, GEF, NEPAD, 2003^b. Development of an Action Plan for the Environment Initiative of NEPAD – Forests.

UNEP, AMCEN, GEF, NEPAD, 2003^c. Development of an Action Plan for the Environment Initiative of NEPAD: Programme Areas 1 and 6, Combating Land Degradation, Drought and Desertification Cross-Border Collaboration.

UNEP, AMCEN, GEF, NEPAD, 2003^d. Development of an Action Plan for the Environment Initiative of NEPAD: Conservation and Sustainable Use of Coastal, Marine and Freshwater Resources.

FAO, 2004. The state of world fisheries and Aquaculture (SOFIA), 2004.

IFPRI/WorldFish Center, 2003. Outlook for Fish to 2020 Meeting Global Demand.

IFPRI/WorldFish Center, 2003. Fish to 2020 : supply and demand in changing global markets.

UNDP, 2003. Human Development Report, 2003. Millenium Development Goals: A compact among nations to end human poverty.

UNEP, 2004. Analyzing the Resource Impact of Fisheries Subsidies: A Matrix Approach.

ECA, 2004^b. Mise en Valeur des Ressources en eau en Afrique de l'Ouest – Prepare par Bureau pour l'Afrique de l'Ouest.

UNEP/FAO, 2004. Report of the Conference of the Parties to the Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade on the work of its first meeting.

ECA, 2005^b. National Councils for Sustainable Development in Africa: A Review of Institutions and their Functioning.

Commission for Africa, 2005. Our Common Interest.

UNCTAD, 2004. Economic Development in Africa. Debt Sustainability: Oasis or Mirage?

African Trade Policy Center- ECA, 2005. Work in Progress No. 12: Trade Preferences and Africa: The State of Play and the Issues at Stake.

Moussa, S.M., 2002. Technology Transfer for Agriculture Growth in Africa.

Nkuhlu, WL, 2005. The New Partnership for Africa's Development: The Journey So Far.

WTO 2002. Tourism and Poverty Alleviation.

Websites

<http://www.nepad.org>

<http://www.africa-union.org>

www.un.org/ecosocdev/geninfo/sustdev/5years.htm

www.afdb.org

<http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships>
<http://unfccc.int/resource/>
<http://unfccc.int/resource/conv/>
<http://www.biodiv.org/doc/>
<http://www.unccd.int/convention/>
<http://www.unpan.org/>
<http://www.developmentgoals.org/>
<http://www.un.org/esa/forests/documents-unff.html#4>
<http://www.fishforall.org>
<http://www.nepad.org/2005/files/caadp.php>
<http://www.un.org/esa/sustdev/sdissues/consumption/Marrakech/conprod10Y.htm>
<http://www.uneptie.org/pc/sustain/10year/regional.htm>
[http://www.uneptie.org/pc/sustain/reports/regional%20initiatives/2SCP_Report to AMCEN fi](http://www.uneptie.org/pc/sustain/reports/regional%20initiatives/2SCP_Report_to_AMCEN_fi)
[nal.pdf](http://www.uneptie.org/pc/sustain/reports/regional%20initiatives/2SCP_Report_to_AMCEN_fi)
[, http://icspac.net/kenya0205.htm](http://www.uneptie.org/pc/sustain/reports/regional%20initiatives/2SCP_Report_to_AMCEN_fi)
<http://www.uneptie.org/pc/sustain/10year/regional.htm>
<http://www.pic.int/en/viewpage>
<http://www.pops.int/>
<http://www.chem.unep.ch/saicm/>
<http://www.chem.unep.ch/saicm/prepcom1/Default.htm>
<http://www.unitar.org/cwm/b/hc/>
www.basel.int
[http://www.africa-union.org/Official_documents/Treaties %20Conventions](http://www.africa-union.org/Official_documents/Treaties_%20Conventions)
<http://www.responsibletourismpartnership.org/>
<http://www.world-tourism.org/step/menu.html>
<http://www.icrtourism.org/propoor.html>
[http://www.Sustainable Tourism\WTO](http://www.Sustainable_Tourism\WTO)
<http://www.world-tourism.org/step/menu.html>
<http://www.biodiv.org/doc/publications/ecotour-brochure-en.pdf>
<http://www.africa-union.org/home/Welcome.htm>
www.bendingthearc.com
http://www.unctad.org/sections/meetings/docs/mugabe_en.pdf
<http://www.enda.sn/energie/climat/main.htm>
[http://www.iisd.org/standards/csr.asp,](http://www.iisd.org/standards/csr.asp)
[.http://www.aiccafrica.com/](http://www.aiccafrica.com/)
<http://www.unglobalcompact.org>
<http://www.wbcsd.ch>
 TRIDNews, Volume 3 Number 4, April/May, 2005 www.uneca.org/trid
[http://www.developmentgoals.org/Sub-Saharan Africa.htm](http://www.developmentgoals.org/Sub-Saharan_Africa.htm)
<http://web.worldbank.org.wbsite.external.topics/extpoverty>
<http://www.alertnet.org/thenews>
<http://www.fao.org/documents>
<http://www.nepad.org/2005/files/actionplans.php>
<http://www.nepad.org/2005/files/caadp.php>
<http://www.cites.org>
<http://www.sflp.org/eng/index.html>